الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – بالوادي –

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

ابن عقيل وموقفه من المسائل الخلافية في شرح الألفية
باب المبتدأ والخبر أنموذجا

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماسترفي اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبة:
✓ إيمان سوفي.

إشراف:
د. أحمد الشايب عرباوي

الأستاذ	الجامعة	الصفة
د/ الأخضر سعداني	دكتور بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيسا
د/ أحمد الشايب عرباوي	دكتور بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا
أ/ مولدي بن عبد الباسط	أستاذ بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنـة الجامعية:1442/1441هـ / 2021/2020 م

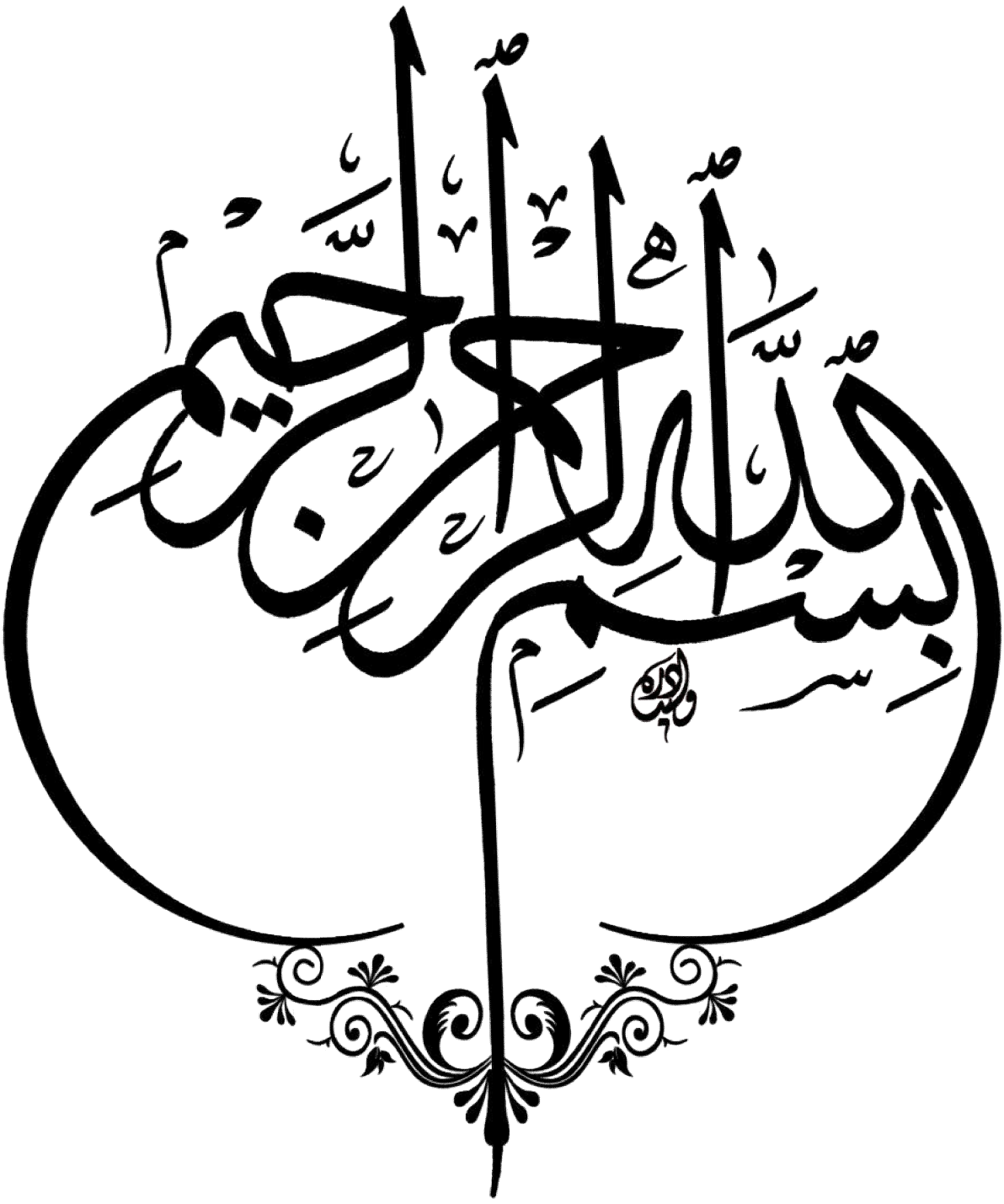
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الجرعة المكلومة التي تلقفتها سهام الحاقدين و طعون الشانئين إلى لغتي العربية شعار ديننا و لسان كلام رب العالمين.

إلى أمي و أبي فأنتما قرة عيني و بهجة ناظري فأطال الله بعمرهما .

و إلى كل من أحب العربي،

و إلى أخوتي: طاهر، عبد الحق، آية، رانيا، نرمين، رامي . . . أدامهم الله في حفظهم من كل مكروه و وفقهم ربي و ألحقهم بأعلى المراتب.

إلى صديقاتي الغاليات: ايناس، هيبة، رميصاء، نور الهدى، جهاد، جنات، كريمة، ريان

و إلى خالتي العزيزة و الوحيدة التي نورت لي دربي وشجعتني على التفوق، حفصية.

و إلى حبيب قلبي و أخي التي لم تلده أمي خالي، عادل.

و إلى كل من ساعدني من قريبٍ و من بعيد . . .

و قبل كل شيء فهذا الفضل ما هو إلا من عند ربِ فله الحمد أولا و آخرا . . .

و إلى أستاذي الفاضل: أحمد الشايب عرياوي فأنت من علمتني و كنت معي سندا في مشواري هذا .

و إلى من خطت أناملهم و كتبت أيديهم معي، اليكم جميعا أزف عربون مودتي و امتناني و بالغ حبي و محبتي.

إليهم جميعا أهدي هذه الثمرة .

الشكر والتقدير

"كن عالما . . .فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا العمل، نحمد الله عز و جل على نعمته التي من بها علينا فهو العلي القدير.

و نجد لزاما علينا أن ننسب الفضل إلى أهله وفاءا و عرفانا، فنتقدم إلى الأستاذ المشرف " أحمد الشايب عرباوي " بخالص الشكر و وافر الامتنان على ما بذل من جهد و تحمل مشقة جعلها الله في ميزان حسناته، و نشكره أن تفضل و قبل الاشراف على هذه المذكرة، و على طيب تعامله و تقديم نصائحه و توجيهاته خلال انجاز هذا العمل، فله منا كل الشكر و التقدير، و نسأل الله أن يجازيه عنا كل خير و نحن العارفات بفضله، المستضئات بقدره العاجزات عن شكره، قد حررنا هذه السطور بلسان الامكان لا بقلم البنيان سائلات المولى عز و جل أن يجعلنا و اياه من أهل القرآن و أن يرزقنا و اياه الفردوس الأعلى من الجنان و صدق الله بقوله ﴿ هل جزاء الاحسان إلا الاحسان ﴾

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين شرفونا بمناقشة هذه المذكرة.

و الشكر موصول إلى كل أساتذة قسم اللغة و الأدب العربي، الذين غمرونا بالنصح و العطاء طيلة المشوار الجامعي و كل الزملاء و الأصدقاء و كل من ساندنا و مد لنا يد العون لإعداد هذه المذكرة من قريب و من بعيد.

خطة البحث

الفصل الأول: التعريف بابن عقيل، ابن مالك، الألفية.

المبحث الأول: التعريف بابن عقيل (مولده، نسبه، مؤلفاته..)

المبحث الثاني: التعريف بابن مالك (مولده، نسبه، مؤلفاته..)

المبحث الثالث: التعريف بالألفية (لغة واصطلاحا، ماذا قال فيها...)

الفصل الثاني: المسائل الخلافية في باب المبتدأ والخبر

المبحث الأول: أحكام المبتدأ.

المبحث الثاني: أحكام الخبر.

المبحث الثالث: أحكام أخرى تتعلق بالمبتدأ والخبر (جواز التقديم، الحذف..)

الفصل الثالث: رأي ابن عقيل في المختلف فيه من أحكام المبتدا والخبر

المبحث الأول مسائل وافق فيها ابن عقيل سيبويه .

المبحث الثاني: المسائل التي وقف فيها عن الحياد أو ناقش فيها بعض النحويين.

المبحث الثالث: المسائل التي اعترض فيها على ابن مالك.

المبحث الرابع: المسائل التي زادها على الألفية.

المقدمـــة

مقدمة:

الحمد لله على نعمته التي لا تحصى، وعلى آلائه التي لا تستقصى، أنزل القرآن فأحكمه، وخلق الإنسان فعلمه، وأرشدنا إلى الاستقامة على المنهاج، والصلاة والسلام على خير نبي أرسله، خاتم الرسالة، الناطق بالحكمة والمبعوث بالرحمة، صلاة لا ينقطع مددها، ولا يحصى عددها، إلى يوم الدين، وبعد:

فلقد وضع ابن مالك ألفيته التي لاقت قبولا كبيرا في الوسط اللغوي ونتج عن هذا القبول الذي لاقى اهتماما كبيرا عند النحاة بشرحها وتوضيحها، وحصل تباين في الشروح فمنهم من أوجز ومنهم من فصل في المسائل النحوية التي عرضها، وكان ابن عقيل– رحمة الله عليه– من النحاة الذين فصلوا القول في توضيح أبيات الألفية، فقد شرحها شرحا وافيا، وأشار فيها إلى مذاهب النحاة من البصريين والكوفيين وغيرهم، موضحا آراءهم ، مؤيدا قسما منها ورافضا قسما آخر، و لعل ألفية ابن مالك_ وهي منظومة اشتملت على خلاصة قواعد النحو العربي_ أبرز ما ألفه هذا النحوي، حتى باتت علما عليه، مع كونه أشهر من نار على علم إذا ذكر النحو. كما أنه– وهو نحوي متأخر نسبيا عن عصر التقعيد النحوي– لا بد له من الترجيح في مسائل النحو الخلافية، والاختيار من آراء من سبقوه.

و نظرا لأهمية الخلاف النحوي بين هاتين المدرستين خصوصا وبين سائر النحاة عموما، فقد كان ذلك بمثابة الدافع لنا لاختيار هذا البحث الموسوم بـ " ابن عقيل وموقفه من المسائل الخلافية في شرح الألفية– باب المبتدأ والخبر أنموذجا"، محاولين فيه الاجابة عن الاشكالية التالية:

ما هي مسائل الخلاف النحوي الواردة في الباب المذكور ؟ وما موقف ابن عقيل منها؟

و نسعى من خلال هذه الاشكالية إلى تحقيق ما يلي:

* حصر مسائل الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر
* تحديد طبيعة موقف ابن عقيل من ذلك وهذا بالموافقة أو الرفض أو الوقوف على الحياد

أسباب اختيار البحث:

- حب التعرف على باب المبتدأ والخبر وأحكامهما وما يندرج عليهما.
- تقديم دراسة شاملة لمعرفة الخلافات النحوية التي ظهرت بين المذهبين (البصرة والكوفة).
- التعمق في شرح ألفية ابن مالك.
- تقديم دراسة شاملة لشرح ألفية ابن مالك كان لها دور كبير عند ابن عقيل.

و قد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض آراء نحوية وتحليلها في أكثر النماذج التي اخترناها.

و من أجل تجسيد ذلك اتبعنا الخطة التالية:

الفصل الأول: التعريف بابن عقيل وبألفية ابن مالك

المبحث الأول: التعريف بابن عقيل (مولده، نسبه، مؤلفاته..)

المبحث الثاني: التعريف بابن مالك (مولده، نسبه، مؤلفاته..)

المبحث الثالث: التعريف بالألفية (لغة واصطلاحا، ماذا قال فيها...)

الفصل الثاني: المسائل الخلافية في باب المبتدأ والخبر

المبحث الأول: أحكام المبتدأ.

المبحث الثاني: أحكام الخبر.

المبحث الثالث: أحكام أخرى تتعلق بالمبتدأ والخبر (جواز التقديم، الحذف..)

الفصل الثالث: رأي ابن عقيل في المختلف فيه من أحكام المبتدا والخبر

المبحث الأول مسائل وافق فيها ابن عقيل سيبويه .

المبحث الثاني: المسائل التي وقف فيها عن الحياد أو ناقش فيها بعض النحويين.

المبحث الثالث: المسائل التي اعترض فيها على ابن مالك.

المبحث الرابع: المسائل التي زادها على الألفية.

معتمدين على أهم المصادر والمراجع في الموضوع وأهمها:

- شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن صالح العثيمين.
- شرح التسهيل لابن مالك.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون.
- دروس في المذاهب النحوية، لعبده الراجحي.
- النحو الوافي، لعباس حسن.

أما بالنسبة للصعوبات التي صادفتنا في هذا البحث تمثلت في تداخل بعض المعلومات فيما بينها.

و اتساع البحث وتشعبه.

عدم وجود شرح كافٍ سوى شرح ابن عقيل وابن مالك.

إصابة الجهاز بفيروس.

و في الأخير الشكر والعرفان لأستاذي المشرف على مساعدته لنا في التوجيهات والإرشادات والنصائح القيمة، ونأمل أن نكون قد أحطنا بحيثيات الموضوع، والله ولي التوفيق.

أسأل الله أن يتجاوز عنا ما كان في هذا البحث من خلل وأن يجد قراؤه فيه ما ينفعهم، والحمد لله أولا وآخرا، و صلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفصل الأول

التعريف بابن عقيل، ابن مالك، الألفية

المبحث الأول: ترجمة ابن عقيل

1-نسبه ومولده:

هو بهاء الدين أبو محمد عبدالله بن عبدالله بن عبد الرحمان بن عبدالله العقيلي المشهور بابن عقيل، هو أحد الشراح لألفية "ابن مالك"، حيث ألف في النحو والتفسير والفقه، وعلم الرجال، وقد شرح "ابن عقيل" الألفية في كتاب سماه "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك".[1]

وقد قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور "إميل بديع يعقوب"، حيث تعرض كتاب "ابن عقيل" لعدة طبعات في بيروت والقاهرة وغيرهما من مراكز النشر بحيث بلغت سبعة عشر طبعة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية هذا الكتاب، ورغبة القراء والباحثين والمتعلمين في اقتنائه، كما لقي كتاب "ابن عقيل" في شرح "ألفية ابن مالك" اهتماما كبيرا حيث وضعت له شروحات وحواشي كثيرة، وقد كان شرحه شرحا متوسطا كما يقول العماد الحنبلي: " والملاحظ أن ابن عقيل بمسائل النحو ومذاهب النحاة فيها، ثم عرض هذه المسائل عرض الخبير ذي القدرة الكبيرة هذا ما دفع أستاذه ابن حيان إلى القول: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" "[2].

فنجد ابن عقيل في شرحه للألفية قد توسط بين الإيجاز والإطناب ذلك لأن غايته غاية تعليمية تهدف إلى تقريب قواعد النحو العربي، وشرحها شرحا مبسط، لهذا فابن عقيل تأثر بالمذهب البصري تأثرا واضحا يظهر من خلال كتابه، وذلك باعتماد على آراء سيبويه وغيره من نحاة البصرة، وقد أكثر ابن عقيل من الاستشهاد بالأبيات الشعرية حيث بلغت ثلاثة مئة وتسعة وخمسين شاهدا، وكذلك الآيات القرآنية، أما الحديث النبوي الشريف فلم يكثر من الاستشهاد به[3].

---

[1]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص 43.

[2]- المرجع نفسه، ص 14.

[3]- المرجع نفسه، ص 16.

2-عمله:

اشتغل ابن عقيل بدراسة العلوم الشرعية والعربية، فكان مبرزا في القراءات والفقه والتفسير، أما النحو والتصريف وعلوم اللغة فكان فيها بحرا لا يجارى، وقد لازم الجلال القزويني، وأبا حيان وأخذ عنهما.

3-مؤلفاته:

- ✓ شرح ألفية ابن مالك المسمى بشرح ابن عقيل.
- ✓ كتاب (المساعد) في شرح كتاب (التسهيل) لابن مالك.

و يعد ابن عقيل من العلماء الذين رفعوا منار اللغة عاليا، وقد عُني بكتبه كثير من العلماء فشرحوها، ومنهم المحقق الشيخ محمد الخضري الذي كتب حاشيته على شرح ابن عقيل[1].

4-صفاته:

كان ابن عقيل غير محمود التصرفات في الشؤون المالية، حاد الخلق، جوادا مهيبا لا يتردد إلى أحد ولا يخلو في مجلسه من المترددين إليه، كريما كثير العطاء لتلاميذه في لسانه لثغة[2].

5-وفاته:

توفي ابن عقيل سنة 769هـ رحمنا الله وإياه رحمة واسعة[3].

[1]- تهذيب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مقرر النحو والصرف لسنة أولى ثانوي، الفصل الدراسي الأول، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الاسلامية، الرياض، 1427هـ، ص 14.

[2]- تهذيب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، المرجع نفسه، ص 14.

[3]- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، م1، 1422هـ _ 2001هـ، ص 41.

المبحث الثاني: ترجمة ابن مالك

1-نسبه ونشأته:

نسبه واسمه: هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد لطائي الجياني الأندلسي المالكي[1]، حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النحوي المشهور " نزيل دمشق" ولم يتغير التعريف به في كشف الظنون إلا بترتيب الألقاب[2] وزاد في شذرات الذهب حجة العرب، وفي البداية والنهاية لم يذكر ألقابا له.

ابن مالك واحد من أكبر نحاة القرن السابع الهجري، انتقل من الأندلس ليستقر بالشام، نال شهرة كبيرة، وذاع صيته، ومن أبرز النحاة المتأخرين الذين كانت لهم بصمة باقية في النحو العربي، ألف ابن مالك في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مستويين اثنين هما: المتون الموجزة، والشروح المطولة، وقد برع في نظم الشعر وسهل عليه رجزه وطويلة، وذلك بأسلوب تعليمي قصد به التسهيل.

ينحدر ابن مالك من قبيلة عربية عريقة هي قبيلة " طيء" ترجع إلى طيء بن أحد بن زيد بن يشجي بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[3].

و هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، تلقى علومه الأولى في بلدته على أيدي عدد من علماء الأندلس كأبي علي الشلوبين، ثم هاجر إلى المشرق عندما كانت الأندلس تمر بفترة من أحرج فترات تاريخها، حيث تساقطت قواعدها وحواضرها في أيدي القشتاليين، مع من هاجر إلى المشرق الاسلامي بعد سقوط المدن الأندلسية، وكان الاستيلاء على جيان مسقط رأس ابن مالك، من أهداف ملك قشتالة، وكانت مدينة عظيمة حسنة التخطيط ذات صروح شاهقة وتتمتع بصناعة فائقة بأسوارها العالية، وقد تعرضت لحصار من النصارى سنة 627هـ الموافق ل 1230م لكنها لم تسقط في أيديهم، وقد هاجر

---

[1]- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 11.

[2]- كشف الظنون، حاجي خليفة، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

[3]- شرح ابن عقيل معنى ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص 3.

ابن مالك عقب فشل هذا الحصار إلى الشام حيث ترك المذهب المالكي وأصبح شافعيا وهناك استكمل دراسته[1].

فقد كان إماما في القراءات وعللها التي أخذها عن أبي المظفر الثابت بن محمد بن يوسف الكلاعي من أهل ليلة بالأندلس، أما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل عربيتها، أما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى، وحيزا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان أئمة الأعلام يتحيرون فيه وكان نظم الشعر سهلا عليه، هذا ما هو عليه من الدين المتين وصدق اللهجة، وكثرة النوافل ورقة القلب، وكمال العقل والوقر[2].

2-نشأته:

ولد بجيان بالأندلس، وانتقل إلى المشرق، فنزل دمشق، نشأ راغبا في طلب العلوم والفنون وبرع، فكان كثير المطالعة، سريع المراجعة إلا يكتب شيئا من محفوظه حتى يراجعه في محله[3].

3-مولده:

ولد ابن مالك في جيان، بفتح الجيم وتشديد الياء، وهي احدى مدن الأندلس الوسطى، ولادته 600هـ. على أكثر الروايات وأقربها إلى الصحة، وكذا ضبطها ياقوت الحموي وصاحب قاموس الفيروز أبادي[4].

4-عصره:

رحل ابن مالك شابا قوي العزم إلى بلاد الشام مارا بمصر، وقد هيأ الله تعالى الحياة العلمية التي ارتحل من أجلها، فكان إماما ومدرسا ببلاد الشام، أم بالسلطانية بحلب، ودرس

---

[1]- شرح ابن عقيل معنى ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص 4.

[2]- الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

[3]- البستاني، دار المعارف، ج1، ص 674-675.

[4]- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هويده، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ- 1982م، ص 17.

بها، كما أم بالعادلية وصار بها مدرسا وصار مستقر أسرته، ومقر امامته وتدريسه، ومن مدرسته العادلية تفجرت ينابيع العلم[1].

كان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيها بحرى لا يجارى، وحبرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة والأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويلة وبسيطة، وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت ورقة القلب، وكمال العقل والوقار والتؤدة[2].

كان ابن مالك يميل إلى الحفظ والنقل، ومن ذلك اهتم كثيرا بالنظم، كان النظم سمة العصر حيث توارث العرب هذه الصفة لأنها تربى ملكة اكتساب اللغة والمهارات العقلية في الرد على المسائل النحو وقد قال عنه بعض النحاة الذين جاءوا بعده أنه أكثر النحاة حفظا لأشعار العرب واستشهادا بها وقد كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنن ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه[3].

5-شيوخه:

ذكر الجزري:" أن ابن مالك أخذ العربية في بلاده عن ثابت ابن خبار وأنه حضر على أبي على الشلوبين نحو العشرين يوما، كما ذكر السيوطي أنه له رواية عن أبي الصقر.

و ذكر السيوطي أيضا أنه سمع بدمشق من السخاوي وجالس بحلب ابن عمرون تلميذا ابن يعيش، وأن له شيخا جليلا وهو ابن يعيش الحلبي وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل وتصدر بالتربة العادلية والجامع المعمور فقال المقري:" وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صاج، وأبي الحسن بن السخاوي وغيرهم وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون

[1]- النمطومة النحوية، عبد الرحمن، دراسة تحليلية (د.ط)، (د.ت)، ص 17.

[2]- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ج1، ص 13.

[3]- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمان علي السلمان، المرادي، دار الفكر العربي، ط1، 2005، ص 45.

بحلب وأقام بدمشق مدة يضف ويصدر... وتصدر بحلب وأم بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق وتصدر بحماة مدة"[1].

6-تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن مالك خلف كثيرون فممن تلقى عنه:

ابنه بدر الدين المشهور بابن الناظم وقد شرح ألفية والده توفي 686 هـ.

القاضي شرف الدين أبي القاسم هبة الله بن نجعر الدين الجهين الشهير بابن البارزي المتوفي سنة 783 هـ.

أحمد بن سليمان بن أبي الحسن الكاتب، المتوفي سنة 769 هـ.

هذا ويعد الدارسون لمصنفات ابن مالك والعاكفون عليها تلاميذ له في مختلف العصور، وخلق لا يحيط بهم إلا الله[2].

و قد ظهر في كتاب آخر تلاميذه هم: بهاء الدين بن النحاس، والشيخ النووي، والعلم الفارقي، والشمس البعلي، وغيرهم كثيرون[3].

7-رواته:

ورد في دائرة المعارف منهم:

"روى عنه ولده بدر الدين محمد أو محب الدين بن جعوان، وشمس الدين بن أبي الفتح، وشهاب

الدين محمود، وشهاب الدين بن غانم، وناصر الدين بن شافع وغيرهم[4].

8-أخلاقه وتدّينه:

كان دينا عابدا صادق اللهجة كثير النوافل حسن السمت كامل العقل.... ولا يرى إلا وهو

---

[1]- ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم جوزيه، ت: مُحَمَّد بن عوض بن مُحَمَّد السهلي، (د.ط)، مج1، (د.ت)، ص 14.

[2]- ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، المرجع نفسه، ص 8.

[3]- البستاني، دائرة المعارف، ص 657.

[4]- البستاني، المرجع نفسه، ص 675.

يتلو أو يصلي أو يضف أو يقرئ[1].

9-علمه وعمله:

يعرف مقدار علم الإنسان من خلال أعماله وإقبال الناس عليها، أو من أقوال العلماء ومن يعمل في نفس مجاله، وهذا بعض ما قيل عن علم ابن مالك: " صرف همته في إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وفاق على المتقدمين وكان إماما في القراءات صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها، فكان إمام المدرسة بالعالية فكان إذا صلى بها يشيعه قافي القضاة ابن خلكان تعظيما لقدره، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يثق له لجه، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرا عجيبا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وكان آية في الحديث.

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل بالجامع والتربة العادلية، وكان نظم الشعر عليه سهلا جدا قيل توجه يوما مع أصحابه للفرجة بدمشق فلما بلغوا إلى الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه برهة فطلبوه فلم يجدوه ثم فحصوا عنه فوجدوه مكبا على أوراق، وقد ورد عن علمه وأخلاقه الكثير في كتب تاريخ النحو والمدارس[2].

10- مؤلفاته:

أ- المؤلفات النحوية:

- ✓ الكافية الشافية.
- ✓ الوافية في شرح الكافية.
- ✓ الخلاصة المشهورة بالألفية.
- ✓ سبك المنظوم، وفك المختوم.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص 674-675.

[2]- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[3]- المنظومة النحوية، عبد الرحمن ممدوح، ص 17.

ب- المؤلفات اللغوية:

- ✓ نظم الفوائد.
- ✓ لامية الأفعال.
- ✓ تحفة الموردة: في المقصور والممدود.
- ✓ أرجوزة في الظاء والضاد.

ج- مؤلفاته في الصرف:

- ✓ ايجاز التعريف: في علم التصريف.
- ✓ تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته، وهو شرح لقسم الصرف بالكافية الشافية.

د- مؤلفاته في القراءات:

- ✓ المالكية في القراءات.
- ✓ اللامية في القراءات.[1]

هـ- و في الأعلام الزركلي:

- ✓ الروض.
- ✓ شواهد التوضيح.
- ✓ إيجاز التعريف في الصرف.
- ✓ مجموع فيه عشر رسائل.[2]

11- وفاته:

توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة 672 هـ[3] في دمشق[4] قدم إليها من القاهرة، ودفن بسفح قاسيون، وقيل حفظ يوم موته عدة أبيات وله شعر غير التأليف قليل، ولكن لطيف[5].

---

[1]- المنظومة النحوية، عبد الرحمن ممدوح، ص 18.

[2]- الأعلام، الزركلي، ج7، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1979، ص 111.

[3]- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ج1، ص 134.

[4]- البستاني، دائرة المعارف، ص 675.

[5]- قضايا الخلاف في ألفية ابن مالك بين البصريين والكوفيين، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، 1437هـ-2016م، ص 11.

المبحث الثالث: التعريف بالألفية

1-معنى الألفية:

لغة: جاء في لسان العرب: الألف من العدد معروف مذكر، والجمع ألف العدد وألفه: جعله ألفا، وألف مؤلفة أي مكملة، وألفة يألفه بالكسر أي أعطاه ألفا"[1].

و في دائرة المعارف: الألفية نسبة إلى الألف من العدد، وهو اسم سميت به مجموعات متون شعرية قد جمعت فيها قواعد علم من العلوم العربية، وأشهرها، وهي المعروفة على الإطلاق، ألفية الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن مالك في النحو، جمع فيها المقاصد العربية، وسماها الخلاصة، وإنما اشتهرت باسم الألفية لأن عدد أبياتها ألف "[2].

و مما سبق يظهر أن هذه الألفاظ تعني العدد ألفا من كل شيء أو العرب تميل إلى الألف لتكثير، ويستعملها لدلالة على الشيء الكثير منه وإن لم يبلغها.

اصطلاحا:

الألفية في نحو الشيخ العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني المعروف بابن مالك: في مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجية وغيرها جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة وإنما اشتهر بالألفية لأنها ألف بيت"[3].

2-تعريف الألفية لابن مالك:

هي أشهر مؤلفات ابن مالك حتى كادت تغطى على سائر مؤلفاته، وهي أرجوزة طويلة تقارب أبياتها لثلاثة الأف بيت من مزدوج الرجز حيث كتب الله لها القبول والانتشار فعرفت انتشار واسعا، حيث تضم قواعد النحو والصرف ومسائلها من خلال النظم تقريبهما وتدليل مباحثهما ثم لخصها في كتاب "الوافية" ثم لخصها بكتاب سماه "الخلاصة" عرفة بالألفية نسبة إلى عدد ابياته التي بلغت الأف بيت[4].

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور، مادة ألف.

[2]- البستاني, دائرة المعارف، ص 275.

[3]- كشف الظنون، خليفة، حاجي، ص 151.

[4]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ص 6.

و قد نهج ابن مالك فيها نهج نحوي مسبوقا اليه من قبل ابن معط وقد اعترف ابن مالك بذا السبق ذاهبا إلى أن ألفيته أحسن من ألفية ابن معط فقال:

و تقضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

و هو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

و الله يقضي بهبات وافر لي وله في درجات الأخرة[1]

و لقيت ألفية ابن مالك عناية كبيرة من العلماء فقام بعض بشرحها واعراب أبياتها، أو وضع حواشي وتعليقات عليها ، وقد زاد عدد شراح الألفية على الأربعين منهم: ابن عقيل والاشموني والسيوطي وغيرهم.

و بهذا تمتاز عبارات الألفية بالرقة والدقة والايجاز في صياغة الأحكام، مما سهل حفضها الأمر الذي جعلها تنال من شهرة ما لم تنله أي ألفية اخرى أو أي كتاب نحوي أخر كما ترجمة إلى الفرنسية والايطالية وطبعت طبعات يصعب احصاؤها[2].

3-أصحاب الألفيات:

ظهرت الألفيات في فنون كثرة غير النحو، فهناك " الألفية الوردية في التعبير" لشيخ زين دين عمر بن الوردي المتوفي سنه 850هـ، و" الألفية في المعاني والبيان "لشيخ برهان الدين الحلبي المتوفى في حدود سنه 850هـ، و" الألفية في أصول الفقه" لشمس الدين بن البرماوي المتوفي سنه 831هـ، و" الألفية في الغاز الخفية"

ألف لغز (في ألف اسم) منظومة لأبي بكر بن محمد بن ابراهيم الأربلي الشاعر المتوفي في 679هـ....[3]

4-الألفيات في نحو:

و أشهرها ثلاثة وهي حسب الترتيب الزمني:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 7.

[2]- المرجع نفسه، ص 8.

[3]-كشف الظنون، خليفة حاجي، ص 157.

1. **الألفية بن معط:** للشيخ زين الدين يحي بن عبد المعطي النحوي، المتوفي سنة 628هـ.
2. **الألفية في نحو:** وهي اساس الدراسة، وسأتكلم عليها فيما بعد، وهي لشيخ العلامة جمال الدين أبي عبد محمد الله بن عبد الله الطائي الجياني المعروف بابن مالك النحوي...[1]
3. **الألفية في نحو والتعريف والخط:** لجلال الدين عبد الرحمان بن ابي بكر السيوطي المتوفي سنة 911هـ، جمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط وسماها " الفريدة" ثم شرحها وسماها " المطالعة السعيدة".

5-الأقوال حول الألفية:

و رد في دائرة المعارف عنها " من أشهر تأليفه واكثرها تداولنا الألفية في النحو المنسوبة اليه التي سماها بالخلاصة[2].

وقيل عنها: وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبة لابن الجانب في غيرها، جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة، وانما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز أولها.

و جاء في مقدمة الألفية " وأشهر الألفيات في النحو الألفية ابن معط والألفية ابن مالك ثم تبعهما من جاء بعدهما ونظموا النحو في ألف بيت، ويبدو أن العرب كانوا يميلون إلى هذا الرقم مثل عملهم في ألف ليلة وليلة، كما جاء تكرار هذا الرقم كثيرا في القرآن الكريم وهي تلخيص للكافية الشافية" المفرطة الطول التي سبقت الألفية[3].

وقال أخرون: " ومن بين مؤلفاته التي تزيد عن الخمسين، كتابه" الخلاصة" الذي اشتهر بين الناس" الألفية" والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو وتصريف في أرجوزة ظريفة[4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 151.

[2]- المرجع نفسه، ص 157.

[3]- ألفية ابن مالك ما بين ابن عقيل والخضري، دراسة مقارنة، ص 9.

[4]- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد الخضري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص 11.

6-وصف الألفية:

" تظم الألفية باستثناء المقدمة والخاتمة أبوابا وفصولا كثيرا بين القصير والطويل تبلغ عدة هذه الفصول خمسة وسبعين أولها باب" الكلام وما يتألف منه" وأخرها باب" الإدغام" وهي ن كامل الرجز ووزنه ست مرات، " وبحر الرجز يستعمل تما ومختصرا، فالتام هو ما كانت تفاعله ستا".

وتمتاز الألفية بترتيب فصولها، وترتيب المثالي لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته وجاءت تسمية الخلاصة لأنها تلخيص للكافية الشافية ولأن فيها زبدة أفكاره وعلمه وتمتاز الألفية بأن ابن مالك عدلة فيها عن أرائه السابقة الخاطئة وأثبت ما يرى صحته فيمكن القول أنها رأيه النهائي في المسائل النحوية[1].

و لم تركز الألفية على تصريف الأفعال وتخصيص باب لها ولأهميتها في نحو خصص لها كتاب يحيط بها وربما فعل ذلك اكتفاء بلاميته الشهيرة المسمات لامية الأفعال[2].

7-أهمية الألفية:

تتضح أهميتها من خلال ثلاث أمور وهي:

1. ما قيل عنها:

من أشهر تأليفه وأكثرها تداولا الألفية في نحو المنسوبة اليه التي سماها الخلاصة....

الألفية في النحو... وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية في غيرها جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة.

ذكر ان ابا حيان حمل الناس على مؤلفات ابن مالك وكان يقول مقدمة ابن الحاجب نحو الفقهاء فيقصد ان الألفية هي خلاصة النحو وقبلة النحاة.

وقال ابن هشام في مقدمة أوضح المسالك:

[1]- علم العروض والقافية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 1967،ص 75.

[2]- المرجع نفسه، ص 11.

" فان كتاب الخلاصة في علم العربية نظم الإمام العلام جمال الدين ابي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله كتاب صغر حجم وغزر علما.

و قال الخضري: " ومن بين مؤلفاته التي تزيد عن الخمسين كتابه الخلاصة الذي اشتهر بين الناس باسم الألفية والذي جمع فيه الخلاصة علمي النحو والتصريف في أرجوزة ظريفة.

2. من خلال ما ترجم له ولها:

و قد ترجم لابن مالك وذكرت لألفيته في معظم الكتب التراجم والسير والطبقات والمراتب ونذكر البعض منها ففي:

- ✓ شذرات الذهب وذكر في المجلد الثالث الجزء الخامس ص339.
- ✓ بغية الوعاة ذكر في المجلد الأول ص111.
- ✓ الأعلام ذكر في جزء السابع ص 191.
- ✓ البداية والنهاية المجلد السابع الجزء الثالث عشر ص222 وغيرها.

3. من خلال الشروح والحواشي على الشروح .

كما ذكر ابن مالك وذكرت ألفيته كذلك شروحها الكثيرة مما يدل على أهميتها فقد جاء حول شراحها وشروحهم:

" لم يوضح على متن من المتون نثرا كان أو نظما مثل ما وضع على ألفية ابن مالك من شروح المتنوعة.

و قد جمعت هذه الشروح المطبوعة ومخطوطة في مقدمة شرح ألفية ابن مالك لابن غازي المكناسي، فبلغت اثنين وستين مائتين بين شروح مطبوعة ومخطوطة ومفقودة وحواشي مطبوعة ومفقودة ومخطوطة، وشروح لشواهد الشروح كذلك وتعاليق على الألفية واعرابها وتصحيح تكملة ومعارضة وتشطير ونثر وتقييدات عليها واختصار وتهذيب وتقريرات على شروحها وحواشيها وتنكيت ونظم[1].

[1]– شرح ابن مالك، محمّد بن أحمد ابن غازي، ت: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، ص 60-115.

و كل هذا يدل على أهميتها في درس النحوي واهتمام الدارسين والعلماء بها وبتدريسها وبتسهيلها كل حسب مقدرته وزمانه وما يراه.

و قد قال محقق الشرح السالف حول أهميتها: وقد كتب لألفية ابن مالك ان تشيع وتذيع وتشتهر في حلقات الدرس النحوي وصارت من اهم المنظومات النحوية فاستقطبت جهود الدارسين نحوها فأصبحت محور نشاطهم فكانت هي وما دار حولها من شروح وما وضع على شرحها من حواشي وتقريرات وتقييدات وتعليقات وشروح لشواهد شروحها أو بعضها

من أهم أعمدة الدراسات النحوية الرئيسية منذ وضع ناظمها الى يوما هذا وقد ادى ما حظيت به الألفية من ذيوع وشهرة الى ان يهجر الدارسون أو اكثرهم كتب النحو الأصلية...[1]

وليس معنا كثرة هذه الشروح والحواشي صعوبتها بعد زمان نظمها وسهولتها على أهلي زمانها فهذه الشروح بدأت منذ نظمها حتى انه قيل لابن مالك شرحا عليها وشرح ابنه معروف وشروح ابن حيان وابن عقيل وابن هشام لا تزيد على زمانها مائة عام على أكثر تقدير ولاكن الشعر يكون اكثر تلخيص وأضيق افق وقد شرح النثر فكيف بالنظم فهذا ابن هشام شرح كتابه شذرات الذهب...

وعليه فقد كانت تلك الشروح والحواشي مجالا للزيادة والإغناء ومقارنة للأقوال والآراء وترجيح بينهما وهذا دليل صحة لا سقم.

[1]- المرجع نفسه، ص 58.

الفصل الثاني

المسائل الخلافية

في باب المبتدأ والخبر

المبحث الأول: أحكام المبتدأ

1-أقسام المبتدأ:

مبتدأ زيد وعاذ وخبر إن قلت زيد عاذر متى اعتذر

و أول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسار ذان

و قس كاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد

أي أن المبتدأ على قسمين:

1.مبتدأ له خبر.

2.مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.

فمثال الأول: " زيد عاذر من اعتذر" والمراد به: مالم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني، فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبره، ومن اعتذر: مفعول لعاذر (أي المبتدأ الذي له خبر).[1]

مثال الثاني: " أسار ذان" فالهمزة: للاستفهام، وسار: مبتدأ، وذان: فاعل سد مسد الخبر، ويقاس على هذا ما كان مثله، وهو: كل وصف اعتمد على الاستفهام، أو النفي، نحو: " أقائم الزيدان"، وما قائم الزيدان، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ [2]– وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش، ورفع فاعلا ظاهرا، كما مثل، أو ضميرا منفصلا، نحو: " أقائم أنتما ؟"، وثم الكلام به، فأن لم يتم – الكلام – به لم يكن المبتدأ، نحو: " أقائم أبواه زيد؟ فزيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون قائم مبتدأ، لأنه استغنى بفاعله حينئذ، إذ لا يقال: قائم أبواه؟ فيتم الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذ رفع ضميرا مستترا فلا يقال في ما زيد قائم ولا قاعد، قاعد: مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر، لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافا، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل، أو بالاسم كقولك: " كيف جالس عمران؟" وكذلك لا فرق

[1]. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بن عقيل، تح، اميل بديع يعقوب، ج1، ص 102 – 104.
[2]. نفس المرجع، ص 104 – 106.

بين أن كون النفي بالحرف كما مثل، أو بالفعل، كقولك: " ليس قائم الزيدان "، فليس: فعل ماض ناقص، وقائم: اسمه، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر " ليس"، وتقول: " غير قائم الزيدان"، فغير: مبتدأ، وقائم: مخفوض بإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سد مسد خبر غير، لأن المعنى " ما قائم الزيدان" فعمل " غير قائم" معاملة غير " ما قائم "[1].

و منه القول:

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغتر بعارض سلم

فغير: مبتدأ، ولاه: مخفوض بالإضافة، وعداك: فاعل بلاه سد مسد خبر غير – ذهب البصريين– إلا الأخفش – أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، ذهب الأخفش والكوفيين إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا " قائم الزيدان"، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

و إلى هذا أشار ابن عقيل بقوله: (قد يجوز)، نحو: فائز أولو الرشد، أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام _ وقد زعم "ابن عقيل" أن "سيبويه" يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:

فخير عند الناس منكم إذا الداعي المثوب

قال: فخير: مبتدأ، وكن: فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق، فخير: نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله:

خبير بنو لهب، فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

ف" خبير": مبتدأ، وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر[2].

أي يستخلص أن قول الأخفش والكوفيين هذا وفقا لما ذهب إليه الكوفيون، يجوز كون الوصف مبتدأ وله فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي أو استفهام. عبر بـ(قد) والأصل فيها أنها للتقليل، هل التقليل مراد؟ تقول: نعم، ولذلك قلنا: اشترط الاعتماد على الاستفهام والنفي استحسانا لا وجوبا، مع أنه يرى أنه جائز لكن على القبح.

[1]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 188–190.

[2]– المرجع نفسه، ص 195.

وقد يجوز: يعني يجوز في الوصف الذي يرفع فاعلا ويكون مبتدأ ويرفع فاعلا سد مسد الخبر، ألا يعتمد على نفي أو استفهام وفاقا للكوفيين والأخفش من البصريين.

وقد يجوز، نحو: فائز أولو الرشد، قال الأخفش والكوفيين: يجوز كون الوصف مبتدأ، وله فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي أو استفهام، فأجازوا: قائم الزيدان، هذا قائم مبتدأ وهو وصف، والزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر.

عند الكوفيين هذا جائز، وعند البصريين لا يجوز، قائم لا يصح أن يكون مبتدأ، لكونه لم يعتمد على نفي أو استفهام ولا يصح أن خبرا مقدما ولا الزيدان مبتدأ مؤخرا، التركيب خطأ، لعدم التطابق، لو قال: قائمان الزيدان، لا يصح التركيب يكون خطأ.

إذا: ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا: قائم الزيدان، أي يذكر الاختلاف المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية أي علماء النحو في البصرة والكوفة أيضا ففي هذه القضية النحوية فمنهم من أجاز ومنهم من منع.

كل علماء البصرة ما عدا الأخفش وهو عالم في النحو بجواز جعل اسم الفاعل مبتدأ بعد النفي أو الاستفهام، أما علماء الكوفة منعوا ذلك أي لم يتفقوا مع علماء البصرة في جواز أن يكون اسم الفاعل مبتدأ ولو سبق النفي والاستفهام لأنه نكرة.

2-عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

أورد " ابن عقيل" وجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر، فذهب البصريين إلى أن رافع المبتدأ هو الابتداء ورافع الخبر هو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين، أما غيرهم فيرى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يرتفعان وذلك نحو: زيد أخوك، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو: كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما اشبهها، واحترز بغير الزائدة من مثل: بحسبك درهم، فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة،

فإن الباء الداخلة غير الزائدة، واحترز بشبهها، نحو: رب رجل قائم، فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو: رب رجل قائم وامرأة.[1]

و العامل فالخبر لفظي، وهو مبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه.

و ذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ أو الخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوي.

قيل: ترافعا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

و أعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهذا الخلاف لا طائل فيه.

3-حجج الفريقين:

أما البصريين فاحتجوا بأن قالو: إنما قلت بأن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليس مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل[2].

و قد تبنى رأي البصريين هذا الكثير من النحاة، فقد ورد في خصائصها لإبن جني: " لو سألت رجلا عن علة رفع زيد، في نحو قولنا: زيد قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء، لقلت: هذا قول البصريين"[3].

إن الابتداء من العوامل المعنوية ذات التأثير في الجمل الاسمية ومما هو مختص بها فقط، فتعدي – هذا العامل المعنوي المختص – إلى معمولين، أحدهما جزء متمم للآخر، حيث هما مخبر عنه ومخبر به فلا منافاة في عمله فيهما معا لما بينهما من الترابط المعنوي[4].

---

[1]. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 111 – 114.

[2]– الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، دار الطلائع، القاهرة، ج1، 2009، ص 56-57.

[3]– الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت– لبنان، (د.ط)، 1956-2000، ج1، ص 18.

[4]– المعجب فب علم النحو، رؤوف جمال الدين، دار الهجرة، ايران، (د.ط)، (د.ت)، ص 86.

يقول عباس حسن: في سياق الكلام عن المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان، بحث النحاة – كعادتهم – عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما، وعندما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظيا بوجودها، قالوا إن العامل معنوي، وهو وجود المبتدأ في أو الجملة، لا يسبقه لفظا آخر، وسموا هذا العامل المعنوي: " الابتداء" فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا يفتك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت" زيد أخوك" لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه، فلما كان كل واحد منهما لا يفتك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءا واحدا عمل كان واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا: إنهما يرتفعان، ولا يستغرب أن يكون هناك عنصران عاملان بعمل كل منهما في الآخر، فقد قال تعالى: { أيا تدعوا فله الأسماء الحسنى }[2][3].

كما اتضح لنا أن معظم النحاة اللذين جاءوا من بعدهم كانوا يميلون لرأي البصريين والكوفيين من جهة أخرى، وهذا بديهي نظرا لقدم الخلاف بين هاتين المدرستين.

ومن الملاحظ أيضا في هذه المسألة أن هناك وجه اتفاق بين البصريين والكوفيين حول رافع الخبر، إذ إن الكوفيين يرون أنه يرتفع بالمبتدأ، ويرى قوم من البصريين أنه يرتفع بالمبتدأ.

4-مسوغات الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ولكن من أحكامه انه يجوز الابتداء بالنكرة، ولأن المبتدأ محكوم عليه، ولابد أن يكون المحكوم عليه معروفا، والنكرة غير معروفة، فكيف يحكم على غير معروف، فلا تقل: رجل في البيت، ورجل قائم.

يقول ابن عقيل. لا يجوز الابتداء بالنكرة مالم تفد كعند زيد نمرة.

---

[1]- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1975، ط3، ج1، ص 447.

[2]- سورة الاسراء، الآية (110).

[3]- الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص 56.

وهل فتى فيكم ؟ فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبة الخير خير وعمل وبر يزين

تتحدث هذه الأبيات عن المبتدأ النكرة، فالكثير رأى أن المبتدأ لا يكون نكرة، وانما يكون معرفة، نحو زيد مجتهد، هذا كريم، هو صادق. وقد يكون نكرة ولكن بشرط أن تفيد ، وتحمل الفائدة، ما لم تفد....نمره

تعني: مالم تفد النكرة، فان أفادت بعموم أو خصوص أو غير ذلك فإنه يجوز، مثاله: ظرف خبر مقدم، نمرة: مبتدأ مؤخر والنمرة نوع من أنواع اللباس، وهي نكرة مع ذلك جاز الابتداء بها.

فنأخذ من هذا المثال قاعدة وهي: أنه يجوز الابتداء بالنكرة اذا وقعت متأخرة عند زيد نمرة، وفي البيت رجل. [1]

المبتدأ: فتى، هو في موضعه مقدم، والخبر (فيكم) وهو في موضعه مؤخر، فجاز الابتداء به وهو نكرة لأنه سبق النكرة أداة استفهام جاز الابتداء بها الأن الاستفهام أدخل النكرة العموم والعموم معنى زائد على ذات. اذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط:

1.أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في دار رجل وعند زيد نمرة فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور لم يجر، نحو: قائم رجل.

2.أن يسبق المبتدأ النكرة استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟ وأ رجل عندك.

3.أن تسبق النكرة بالنفي، نحو: ما خلنا وما رجل عندك.

4.أن يوصف المبتدأ النكرة، نحو: رجل من الكرام عندنا، فرجل: مبتدأ نكرة صح الابتداء به لأنه وصف بالمؤدب وجالس خبر المبتدأ.

5.أن تكون عاملة عمل الفعل كما لو كانت مصدرا: رغبة في الخير خير، فرغبة: مصدر يعمل عمل الفعل أو أخبر عنه بخير

6.أن تكون النكرة مضافة، نحو: عمل بر يزين، كتاب الطالب نظيف، هذه جملة المواضع التي ذكرها ابن مالك وهناك مواضع أخرى تجدها في الكتاب.

[1]. شرح ألفية بن مالك، لمحمد بن صالح العاثيمين ، مكتبة الرشد، الرياض، مج1، 1434هـ، ص 416 – 417.

المبحث الثاني: أحكام الخبر

أحكام الخبر:

أنواع الخبر المفرد: المفرد الجامد فارغ، وإن يشتق فهو ذو ضمير متكن ومعنى البيت: ان الخبر المفرد: أما جامد أما مشتق.

فالجامد فارغ: أي ليس به ضمير يعود على المبتدأ أما الخبر المشتق: ففهي ضمير يعود على المبتدأ، وتفصيل ذلك: أما الخبر نوعان هما:

- خبر جامد/ نحو: " زيد أخوك" فكلمة " أخو" ليست مشتقة من أصل سابق لها في الاستعمال.
- خبر مشتق/ نحو: " زيد مجتهد" فكلمة "مجتهد" مشتق لأنه مأخوذ من أصل سابق في الاستعمال هو المصدر" اجتهاد" وله فروع أخرى كالفعل الماضي: اجتهد، والمضارع: يجتهد، والأمر: اجتهد.

فالجامد نوعان أيضا: جامد لا يؤول، المشتق، نحو: " زيد أخوك" و" أخو": جامد مؤول بالمشتق أن عنينا به معنى " صديق" فصديق مشتق فيكون مثله ما كان معناه، فان عنينا بـ" الأخ" الشقيق من الأم والأب ونحوه فهو جامد لا يؤول بالمشتق وهذا الأمر يحتاج الى تدبر.[1]

جامد يؤول المشتق: نحو: " زيد أسد" أي شجاع.

فالخبر" أخوك" في المثال الأول ليس فيه ضمير يربطه بالمبتدأ، لأن الخبر جامد. ام الخبر "أسد" في المثال الثاني فان به ضمير مستتر يعود للمبتدأ " زيد" لان هذا الخبر مشتق، اذ يؤول بشجاع وهو مشتق من الشجاعة فهو صفة مثبته والصفات تتحمل الضمير فالمشتق نوعان أيضا:

[1]. شرح ابن عقيل، ج1، ص 158 – 159.

- مشتق جار مجرى الفعل: أي يعمل عمل الفعل، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعال التفضيل، هذه الأخبار بها ضمير يعود على المبتدأ الان الصفات بها ضمير يكون مرفوع بها.
- مشتق ليس جار مجرى الفعل: أي لا تعمل عمل الفعل، وهي أسماء الآلات كمفتاح، واسماء الزمان كمرمى، واسماء المكان كمجلس، فهذه الأسماء اذا وقعت أخبارا ليس بها ضمير مثل: هذا مفتاح.[1]

فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضمير، فاذا قلت: "هذا مفتاح" لكم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كمرمى فانه مشتق من الرمي ولا يحتمل ضمير، فاذا قلت: " هذا المرمى زيد" نريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتق ولا ضمير فيه، وانما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهر، فان رفعه لم يتحمل ضميرا، وذلك نحو: " زيد قائم غلاماه"، " ف غلاماه" : مرفوع بقائم فلا يتحمل ضمير وحاصل ما ذكر: ان الجامد يتحمل ضميرا مطلقا عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين، الا أن أول بمشتق وأن المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيء، نحو: هذا مفتاح، هذا مرمى زيد.
و أبرزنا مطلقا ما ليس معناه له محمل.[2]

اذا جرا الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه، نحو: " زيد قائم" أي هو فلو اتيت بعد المشتق بـ " هو" ونحوه وأبرزته فقلت: " زيد قائم هو" فقد جوز سيبويه فيه وجهين احدهما: ان يكون هو تأكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم، هذا اذا جرا على من هو له فان جرا على غير من هو له _ وهو المراد بهذا البيت_ وجب ابراز الضمير، سواء أمنا اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس: " زيد هند ضاربها" هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمر وضاربه، هو فيجب ابراز الضمير في

[1]. نفس المرجع، ص 207 – 208.
[2]. المرجع نفسه، ص 208–212.

الموضعيين عند البصريين، وهذا معنى قوله: وابرزنه مطلق أي سواء أمن اللبس، أو لم يؤمن.

و أما الكوفيين فقالوا: ان أمن اللبس جازا الأمران كالمثال الأول وهو " زيد هند ضاربها هو" فإن شئت اتيت به وإن شئت لم تأتي به وإن خفي اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأتي بالضمير فقلت: زيد عمر وضاربه لا يحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا، وأن يكون عمرا فلم أتيت بالضمير فقلت: " زيد عمر وضاربه " هو تعيين أن يكون زيد هو الفاعل.

- اختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: وأبرزنه مطلق يعني سواء يخفوا اللبس أو لم يخف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد عملت بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير: بانوها هم فاحذف الضمير لا من اللبس.

وأخبروا بظرف أ, بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

تقدم أن الخبر يكون مفردا، ويكون جملة، وذكر المنصف في هذا البيت أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: " زيد عندك" و" زيد في دار" فكل منهما متعلق بالمحذوف وجب الحذف وأجاز قوم منهم " ابن عقيل" أن يكون ذلك المحذوف اسم أو فعل نحو: " كائن" أو " استقر" فان قدرت "كائن" كان من قبيل الخبر بالمفرد، وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كل منهم متعلق بالمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيد كائن عندك او مستقر عندك، أو في دار وقد نسب هذا الى سيبويه. وقيل: انهما من قبيل الجملة، وان كل منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير: زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضا.

و قيل: يجوز ان يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقر ونحوه، أن يجعل من قبيل الجملة فيكون التقدير: استقر ونحوه وهذا ظاهر قول" ابن عقيل" ناوين معنى كائن أو استقر.

و ذهب أبو بكر بن السراج إلى ان كلا من الظرف ومجرور قسمة برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه" أبو علي الفارسي" في الشيرازيات. والحق خلاق هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذ كقوله:

لك العز أن موالك عز وإن يهون فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

كما يجب حذف العامل الظرف وجار والمجرور _ اذا وقع خبرا_ كذلك يجب حذفه اذا وقع صفة نحو: " مررت برجل، أو في دار" أو حالا، نحو: " مررت بزيد عندك، أو في دار" أو صلة، نحو: " جاء الذي عندك أو في دار" لكن يجب في صلة أن يكون المحذوف فعلا، التقدير: جاء الذي استقر عندك، أو في دار. واما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.[1]

المبحث الثالث: أحكام أخرى تتعلق بالمبتدأ والخبر:

لقد وقع في كلام بعضهم أن الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين [عند البصريين]، فإن بعضهم نقل الإجماع – من البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم وفيه بحث، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل: زيد قائم، زيد قام أبوه، وزيد أبوه منطلق والحق الجواز، إذا مانع من ذلك، إليه أشار بقوله وجوزوا التقديم إذ لا ضرر فتقول: قائم زيد. ومنهم قولهم: منشوء من ينشؤك، ضمن: مبتدأ، منشوء: خبر مقدم، وقام أبوه زيد ومنه قوله:

قد ثكلت أمه من كانت واحد وبات منتشا في يوثن الأسد في من كنت

واحدة: مبتدأ مؤخر، وقد ثكلت أمه: خبر مقدم

و منه قوله:

[1]. نفس المرجع السابق، ص 208 – 2012

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

ف" أبوه" مبتدأ مؤخر، وما أمه من محارب: خبر مقدم.

و نقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.[1]

فأمنعه حين يستوي الجزآن:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحرا

أو كان مسندا: الذي لام الابتداء أو لازم الصدر، كمن لي منجدا

ينقسم الخبر – بالنظر إلى التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر، فأشار في هذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمس مواضع:

أولا: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر، نحو: زيد أخوك، أفضل من زيد، وأفضل من عمر، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيد أفضل من عمر أفضل من زيد، لكان المقدم مبتدأ أنت تريد أن يكون خبرا، من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك: أبو يوسف، أبو حنيفة، فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة، لأنه معلوم أن المراد تشبيه: أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنو هذا أبناء الرجال الأباعد

فقوله: بنون: خبر مقدم، وبنو أبنائنا: مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

ثانيا: أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا، نحو: زيد قائم.

فقام وفاعله المقدر: خبر عن زيد ولا يجوز التقديم، فلا يقال: قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا، والفعل خبر مقدما، بل يكون زيد فاعلا لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر،

[1]. نفس المرجع السابق، ص 228 – 232.

بل من باب الفعل والفاعل، فلو كان الفعل رافعا لظاهر، نحو: زيد قائم أبوه، جاز التقديم، فتقول: قام أبوه زيد، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا، نحو: الزيدان، قام فيجوز أن نقدم الخبر، فتقول: قاما الزيدان، ويكون الزيدان: مبتدأ مؤخرا، وقام: خبر مقدم، ومنع ذلك قوم.

(ابن عقيل لا يوافق ابن مالك):

و اذا عرفت هذا فقول ابن عقيل: كذا اذا ما الفعل كان الخبر يقتضي وجوبا تأخير الخبر الفعل مطلقا، وليس كذلك، بل انما يجب تأخيره اذا رفع الضمير للمبتدأ مستتر اذا تقدم.

ثالثا: أن يكون الخبر محصور بإنما، نحو: انما زيد قائم أو بإلا ، نحو: ما زيد إلا قائم. وهو المراد بقوله أو القصد باستعماله منحصرا فلا يجوز تقديم قائم على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع لا شذوذ في قول الشاعر:[1]

فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم؟ وهل الا عليك المعول؟

الأصل: وهل المعول الا عليك فقدم الخبر.

رابعا: أن يكون خبر لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو: لزيد قائم.

و هو المشار اليه بقوله: أو كان مسندا لذي لام الابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على الام فلا تقول: قائم لزيد، لأن: لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا، كقول الشاعر: " خالي لأنت" ، ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الاخوال" فلأنت" مبتدأ مؤخر، وخالي خبر مقدم.

خامسا: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو: من لي منجدا؟

فمن مبتدأ، ولي خبر، ومنجدا حال، ولا يجوز تقديم الخبر على من، فلا تقول لي من منجد.

وجوب تقديم الخبر: وقد حصرها في أربع مواضع:

ويجوز تقديمه واذا من اللبس.[2]

[1]. نفس المرجع السابق، ص 235 – 238.

[2]. نظرات في التراث اللغوي ،عبد القادر الميهري،دار الغرب الإسلامي ،دن،دت،دب،ص48،45.

أولا: أن يكون مبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار أو مجرور، نحو: عندك رجل، وفي دار امرأة، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: رجل عندك، وامرأة في الدار، وأجمع النحاة وعلى منع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: نحو: عندي درهم، ولي وطر البيت، فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران، نحو: رجل ظريف عندي، وعندي رجل ظريف.

ثانيا: أن يشمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدار صاحبه، فصاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزى من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: صاحبها في الدار، يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

و هذا المراد المصنف بقوله: كذا اذا عاد عليه مضمر. البيت، أي: كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد اليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة " ابن عصفور" في بعض كتبه، وليست بصحيحة، لأن الضمير في قولك: في الدار صاحبه، إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه تم حذف المضاف.[1]

الذي هو ملابس _ وأقيم المضاف اليه_ وهو الهاء_ مقامه، فصار اللفظ.

كذا اذا عاد عليه، نحو: في الدار صاحبه، قولهم: على التمرة مثلها زبد، وقوله: أهابك إجلالا، ما بلك قدرة علي، ولكن ملاء عين حبيبه.

فحبيبها: مبتدأ مؤخر املاء عين: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره، لأن الضمير متصل بالمبتدأ_ وهو_ عائد على عين وهو متصل بالخبر، فلو قلت: حبيبها ملاء عين، عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وقد جرى الخلاف في جواز ضرب غلامه زيد، مع أن الضمير فيه عائد لفظا ورتبة ولم يجر خلاف _ فيما أعلم_ في منع صاحبها في الدار. فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهرت، والفرق بينهما: أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتراكا في العامل في مسألة

[1].شرح ابن عقيل،ج1، ص243.

ضرب غلامه. يخالف مسألة في الدار صاحبه فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

ثالثا: أن يكون الخبر له صدر الكلام، وهو المراد بقوله: كذا اذا يستوجب التصدير، نحو: أين زيد؟ فزيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم، ولا يؤخر، فلا تقول: زيد أين، لأن: الاستفهام له صدر الكلام، كذلك أين من علمته نصير؟ فأين: خبر مقدم، ومن: مبتدأ مؤخر، وعلمته نصير: صلة من.

رابعا: أن يكون المبتدأ محصورا. نحو: إنما في الدار زيد، وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحمد.

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكم[1]

حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا: يرى، نحو أن أصل في الجملة اسمية أن يذكر المبتدأ والخبر[2] يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر اذا دل عليه دليل، وقد وضح ذلك في البيتين التاليين الحذف والجواز، قوله:

حذف ما يعلم جائز، كما تقول " زيد" بعد " من عندكما".

وفي جواب" كيف زيد" قل "دنف" فزيد" استغنى عنه اذ عرف

فـ "دنف": خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: " زيد دنف"، وفهم من قوله:

أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا اذا علما، ومنه قوله تعالى:{ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن }[3]

فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، وهو فعدتهن ثلاثة أشهر، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: " واللاتي لم يحضن كذلك" وقوله: "و اللاتي لم يحضن" معطوفة على " واللاتي يئسن"، والأولى أن يمثل بنحو قولك: " نعم" في جواب " أزيد قائم" اذا التقدير: "نعم زيد قائم".

---

[1]- شرح ابن عقيل ، المرجع السابق، ص249

[2]- شرح المفصل، ابن يعيش، ص 94.

[3]- سورة الطلاق، الآية (40).

حذف الخبر وجوبا:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم، وفي نص يمين ذا استقر

وبعد واو عنية مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع.

وقيل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا.

كضربي العبد مسيئا، وأتم تبيين الدق متوطا بالحكم.

يحذف الخبر في أربعة مواضع:

نحو حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

أولا: أن يكون خبر لمبتدأ بعد لولا، نحو: " لوط زيد لأتيتك" . التقدير: " لولا زيد موجود لأتيتك" واحترز بقوله: غالب عما ورد ذكره فيه شذوذا، كقوله: لولا أبوك ولولا قلبه عمر ألقت اليك معد بالمقاليد فـ" عمر": مبتدأ، وقلبه...[1]

و مثال أخر: لولا أنتم لمنا مؤمنين[2].

و هذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب_ من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليل_ هو طرقة لبعض النحويين.

و الطريقة الثانية: أن الحذف واجب دائما وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول.

الطريقة الثالثة: أن الخبر: أما أن يكون كون مطلقا، أو كونا مقيدا، فإن كان كون مطلقا وجب حذفه، نحو: لولا زيد لكان كذا، نحو: " لولا زيد موجود" وان كان كونا مقيدا، فإما أن يدل عليه دليل، لولا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، نحو: لولا زيد محسن إلي ما أتيت وإن دل عليه (عليه) جاز اثباته وحذفه، نحو أن يقال: هل زيد محسن اليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت أي: لولا زيد محسن إلي، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبته، ومنه قول:" أبي العلاء المعري" ....

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

---

[1]- شرح ابن عقيل، ج1.ص 253 – 254.

[2]- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1997، ص 165-167.

ثانيا: أن يكون المبتدأ نصا في اليمين، نحو: لعمرك لأفعل، التقدير: لعمرك قسمي، فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله يمين الله لأفعل، التقدير: يمين الله قسمي، وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا، ولجواز كونه مبتدأ، والتقدير: قسمي يمين...

الله بخلاف لعمرك فإن المحذوف مع يتعين أن يكون خبرا. لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن مبتدأ نصا في اليمين لم يجب حذف الخبر، نحو: عهد الله لأفعل. التقدير: عهد الله علي.

فعهد الله: مبتدأ، وعلي: خبره، وذلك إثباته وحذفه.

ثالثا: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو: كل رجل وضعيته، فكل: مبتدأ،

وقوله: وضعيته معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: كل رجل وضعيته.[1]

مقترنان ويقدر الخبر بعد واو المعية. وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى: كل رجل وضعيته كل رجل مع وضعيته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح. فإن لم تكن الواو نصا في المعيه لم يحذف الخبر وجوبا، نحو: زيد وعمر قائمان.

رابعا: أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، فيحذف الخبر وجوبا، لسد الحال مسده، ذلك نحو: ضربي العبد مسيئ.

فضربي: مبتدأ، والعبد: معمول به، ومسيئا: حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبا. والتقدير: ضربي العبد اذا كان مسيئ اذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضي، فالتقدير: ضربي العبد اذ كان مسيئ.

فمسيئا: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد (واذا كان أو اذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر). ونبه المصنف بقوله: وقبل حال على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال

[1]. شرح قطر الندى وويل الصدى، جمال الدين ابن هشام الانصاري، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1997م، ص 165 – 167.

التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقديره، واحترز بقوله: لا يكون خبره عن حال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو: ما حكى الأخفش _رحمه الله_ من قولهم: زيد قائم **فزيد**: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائم وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا، فتقول: زيد قائم. فلا يكون الخبر واجب الحذف. بخلاف ضربي العبد مسيئ فإن الحال فيه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ الذي قبله، فلا تقول: ضربي العبد مسيئ لأن ضرب لا يوصف بأنه مسيئ. والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو: أتم تبييني الحق منوطا بالحكم.

فأتم: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحق: مفعول لتبييني، ومنوطا: حال سدت مسد الخبر وأتم والتقدير: أتم تبييني الحق اذا كان _ أو اذ كان_ منوطا بالحكم.[1]

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ، وجوبا، وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة:

أولا: النعت المقطوع إلى الرفع: في المدح، نحو: " مررت بزيد الكريم"، أو الذم، نحو: " مررت بزيد الخبيث"، أو لترحم، نحو: " مررت بزيد المسكين"، فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا، والتقدير: هو الكريم، هو الخبيث، هو المسكين.

ثانيا: أن يكون الخبر مخصوص " نعم" أو " بئس"، نحو: " نعم الرجل زيد" و" بئس الرجل عمر" فزيد وعمر خبران لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: " هو زيد" وهو " عمرو" أي المذموم عمرو.

ثالثا: ما حكى ألف رسي من كلامهم " في ذمتي لأفعلن" ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: "في ذمتي يمين" وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم.

رابعا: أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، نحو: " صبر جميل"، فالتقدير: صبري صبر جميل.

فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبر، ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوبا.

[1]. شرح بن عقيل، المرجع السابق، ص 254 .

و أخبروا باثنين أو أكثر عن واحد كهم سراة شعرا.

_ اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: " زيد قائم ضاحك".

فذهب قوم – منهم ابن عقيل – إلى جواز ذلك، سواء كان الخبران في مغنى خبر واحد، نحو: " هذا حلو حامض" أي: مر، أم لم يكونا كذلك، كمثال الأول، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف، فإن جاء في لسان العرب

شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر، كقوله تعالى: { وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد }[1][2]

_ وزعم بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد، كأن يكونا خبران مثل مفردين، نحو: " زيد قائم ضاحك".

أو جملتين، نحو: " زيد قائم ضحك".

فأما إذا كان أحدهما مفردا وآخر جملة فلا يجوز ذلك، فلا تقول: " زيد قائم ضحك".

هكذا زعم هذا القائل، ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره وتجويز ذلك كثيرا، ومنه قوله تعالى: { فإن ذا هي حية تسعى }[3].

جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا، ولا يتعين ذلك، لجوازه كونه حالا.

[1]- سورة البروج، الآية (15).

[2]- شرح ابن عقيل، ص 110-132.

[3]- سورة طه، الآية (20).

الفصل الثالث

رأي ابن عقيل في المختلف فيه

من أحكام المبتدأ والخبر

المبحث الأول: المسائل التي وافق فيها ابن عقيل سيبويه:

عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

مذهب البصريين وسيبويه: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ فالعامل في المبتدأ معنوي وهو: كون الاسلام مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهما واحترز" بغير الزائدة" من مثل: يحسبك درهم، فيحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من مثل: رب رجل قائم، فرجل: مبتدأ، وقائم: خبر، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: رب رجل قائم وامرأة.

والعامل في الخبر اللفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

و قيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

و أعدل هذه المذاهب مذهب لسيبويه وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه[1].

وهذا ما قاله ابن عقيل في شرحه الألفية ابن مالك، وقال أيضا ابن يعيش، والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، كما كان عاملا في المبتدأ، الا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ....[2]

اذا اختلف أهل النحاة (النحو) في نمرة الخلاف في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى أن الخلاف فيها لفظي لا فائدة ولا نمرة من ورائه، وذهب أخر إلى أن الخلاف به نمرة وفائدة.

فمن الذين قالوا بعدم الفائدة الأشموني وابن عقيل، حيث جاء في شرح الأشموني ما نصه: وهو الخلاف لفظي وقد اتضح ذلك في شرح ابن عقيل: وهذا مما لا طائل تحته[3].

---

[1] – تسير وتكميل ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد علي سلطاني، ج1، ص 186.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 85.

[3] – شرح ابن عقيل، ج1، ص 201.

وممن أثبت الثمرة الخضري في شرحه على شرح ابن عقيل، حيث قال في حاشيته:"....يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو: زيد قائم، عمرو جالس، إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء، دون باقي الأقوال، لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين[1].

و يفهم من ذلك أن اذا قلنا: زيد قائم وعمرو جالس، فهي جملة واحدة ويضح فيها عطف المفردات.

اذا اعتبرنا التركيب من عطف الجمل فلا اشكال فيه، ولا يوجد به أثر الخلاف، وان وجدت ففيه على القولين:

1. أن التركيب صحيح على من قال بأن عامل الرفع فيها هو المبتدأ، وفي الخبر هو الابتداء، لأنه حينئذ يكون من باب العطف عامليين مختلفين معمول واحد وهو ما لا خلاف فيه عند العلماء.

2. في المذاهب لا يصح هذا التركيب، لأنه حينئذ يعطف عاملينا مختلفين لمعمولين مختلفين، وهذا ما لا يصح عند العلماء.

و على قول الأشموني وابن عقيل لا فائدة في هذا الخلاف ولأن المبتدأ والخبر مرفوعان.

حذف الخبر وجوبا:

من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي للمعية والمصاحبة نصا، أي: ظهورا، وهي أن يكون ما بعدها وما قبلها متلازمين غير مفترقين، فيستفاد منها المعيه بدون ذكر الخبر، نحو: كل رجل وضعيته.

فالخبر هنا محذوف وجوبا تقديره: متلازمان، أو متفرقان، مصطحبان.

وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن قولهم: كل رجل وضعيته، لا يحتاج إلى تقدير خبر، اذ هو كلام تام لا يحتاج إلى زيارة، ومعناه: كل رجل مع ضيعته، فالخبر لم يحذف ، وانما أغنت الواو عنه كإغناء المرفوع بالوصف عنه.

[1] – حاشية الخضري على ابن عقيل، ج1، ص 92.

قال الكوفيون: وضعيته: خبر لمبتدأ، لأن الواو بمعنى" مع"، فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بـ (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه.

- و قال ابن هشام:

قال الكوفيون والأخفش، نحو: كل رجل وضعيته مستغن عن تقدير الخبر، لأن المعنى: مع ضيعته.

وقد اختار ابن خروف: قول الكوفيون والأخفش حيث قال: لا يحتاج فيه حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر (مقرونان) فلبيان المعنى[1].

وقد رد قول ابن خروف ابن مالك حيث قال: يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا تقول بذلك، فالقول ما قاله غيره، إن الخبر محذوف[2].

_ وذهب لسيبويه وجمهور النحويين إلى أن الخبر محذوف وجوبا وتقديره: مقرونان أو مقترنان.

_ قال سيبويه:

"... ولو قلت: أنت وشأنك كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، " وكل امرئ وضيعته مقرونان" الأن الواو في معنى أصح هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ.

و إلى هذا ذهب جمهور النحويين كأبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابن مالك وابن يعيش وابن عقيل والسيوطي... وغيرهم.

وقد ذهب بن ابي الربيع إلى تقدير خبريين، وجعل الكلام جملتين، قال: التقدير: كل رجل مع ضيعته معه، فحذف من الأول ما دل على الثاني ومن الثاني ما دل الأول عليه.

فالكلام على هذا جملتان وهو خلاف الظاهر ودليل عليه.

و الرأي الراجح هو ما ذهب اليه سيبويه والجمهور، وهو أن الخبر محذوف وجوبا وكل رجل مبتدأ وضيعته معطوفه عليه، وخبرهما محذوف والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان، ووجب

[1] – تسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن علي السلطاني، ص 223.

[2] – شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، (د. ط)، 600هـ-672هـ، (د.ب)، ج1، ص 268.

حذف الخبر لدلالة على خصوصية الخبر، بما في الواو التي بمعنى (مع) مع الدلالة على الاقتران ولوقوع المعطوف في موضوع الخبر، ويضعف رأي الكوفيين والأخفش أن (مع) ظرف فيصح أن يكون خبر وأما الواو حرف فلا يصح وقوعه خبرا

العامل في الخبر الواقع ظرفا أو جارا ومجرورا:

اذا كان خبر المبتدأ شبه جملة من ظرف والجار والمجرور فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وهذا المحذوف أما أن يكون اسما أو فعلا، نحو: كائن أو استقر فإن كان الأول كان من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن كان الثاني كان من قبيل الإخبار بالجملة، وأشار ابن عقيل إلى هذا الأمر مشيرا إلى رأي الأخفش قائلا: واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى انه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كل منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير: زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في دار. وقد نسب هذا لسيبويه.

و قيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن يجعل من قبيل الجملة، فيكون التقدير: استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف: ناوين معنى كائن أو استقر، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من ظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا، كقوله:

لك العز إن مولاك عز إن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[1]

و خلاصة القول أن " ابن عقيل" يقترب كثيرا من مذهب سالفة " ابن مالك" رغم مخالفته له في بعض ما نص عليه وفي ظاهر كلامه، ففي الأمر الأول اعترض على مذهب المصنف مباشرة، وأما في الثاني فلم يكن الاعتراض مباشرة بقول ذلك التأويل أو العموم أو خصوصي وإن قام الشارح بانتقاد التعميم والتخصيص مرارا.

[1] – تسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 192-193.

فإن " ابن عقيل" – كما رأينا– متبع لطريقة المحققين فيما ذهب إليه وإن أظهر عليه، لسيبويه واجلاله له، فسيبويه يستحق هذا التقدير من كل منصفي يدرس النحو، وإن انفرد بآراء خلال شرحه، فآراؤه هذه لها أساسا ترتكز عليه من تراثنا النحوي وليست وليدة اللحظة أو الاعتزاز بالنفس، فقد بناها على ثروة لغوية كبيرة، ومخزون نحوي واسع، فهو المتمكن من مبادئ النحو ومذاهب النحاة تمكنا يظهر من خلال شرحه ومناقشاته وفهمه، وهو مستوعب لما تقدمه من مذاهب استيعابا ظاهرا للعيان، وقد وصل إلى الدقائق في هذا المجال، فهو يورد آراء النحاة السالفين من الخليل مرورا بأعلام البصرة والكوفة... ومن خلال معارضته لهم أو موافقاته أو آرائه الخاصة به، ومن خلال مقارنة مذاهبهم، غير أن أحدا لا يستطيع البت في أن " ابن عقيل" يميل إلى مذهب دون آخر، فهو عندما يؤيد هذا أو ذاك لا يتبع مذهبا يقيس عليه بل يفاضل بينهما، ويأتي بما يدعم رأيه من خلال أقوال كبار علماء العربية وهذا هو مذهب المحققين الذين يتحرون الصواب أينما وجد[1].

المبحث الثاني: المسائل التي وقف فيها على الحياد

مسألة: تحمل الخبر الجامع ضمير المبتدأ.

الصحيح والمشهور جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى المبتدأ واحدا لكن إذا تعدد الخبر، وكان للمبتدأ خبران في وقت واحد بغير عطف ومشتقان الاشتقاق الذي يتحمل صاحبه الضمير، فهل يتحمل كل منها ضميرا يعود على المبتدأ، أو أنه لا ضمير فيهما، أو أن الضمير يتحمله الخبر الثاني فقط، أم يتحمل الاثنان ضميرا واحدا يعود على المبتدأ؟

فقد ظهر خلاف بين النحاة فمنهم:

[1] – أسرار النحو، ابن كمال باشا، ت: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، (د.ت)، ص 41.

الأخفش الذي ذهب إلى أن الضمير يتحمله الخبر الأول: لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له، قال الأخفش في المسائل الكبيرة: هذا جلو حامض " وهذا أبيض أسود"، إنما أرادوا بالإخبار أن هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة لأول.

و ذهب أبو حيان إلى أن الخبرين يتحمل كل منهما ضميرا يعود على مبتدأ، ولا يلزم عنده أن يكون كل واحد منهما خبرا بمفرده، لكنهما في معنى خبر واحد، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من تحمله الضمير، لأن المقصود في قولهم (هذا حلو حامض) هو الجمع بين الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة، أو أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة العرفتين، وأجازا " ابن جني" ذلك أيضا.

ذهب أبو علي الفارسي في حجة إلى أن الخبرين بهما ضمير واحد، يتحمله الخبر الثاني، لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني وصار الخبر بتمامها.

و ذهب إلى خلاف ذلك الرأي في المسائل المنثورة حيث أوضح أنه لا ضمير في الخبرين[1].

و قد نص النحاة في كتبهم على العديد من الخلافات، فقال أبو حيان في هذه المسألة: " وثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميرا، تعين أن يكون " رمانه" مرفوعا بالثاني.

و إذا قلنا: إنه يتحمل فيتحمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببا مرفوعا.

و أكد "الشيخ خالد الأزهري" في شرح التصريح هذه الفائدة قائلا: وتظهر ثمرة الخلاف في تحملها أو تحمل أحدهما...

إذاً يفهم من هذا:

أن إذا كان الخبر الأول يتحمل ضميرا، فعليه فإن قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون معمول الأول، والثاني لا معمول له، لأنه لا يتحمل الضمير.

[1] – الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الانصاف، ص 27.

إذا كان الثاني يتحمل الضمير فعليه يكون قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون " رمانه" معمول للثاني والأول لا معمول له.

إذا كان الخبران يتحمل كل منهما ضميرا، فعليه يكون " رمانه" في المثال المذكور من باب التنازع ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سببا مرفوعا.

و على القول بأن الخبرين لا يتحملان ضميرا، إذن لا يصح أن نقول مثل هذا التعبير، لأن ما لا يتحمل الضمير لا يرفع الاسم الظاهر، لأنه محمول على الفاعل ولا يوجد فاعل ها هنا هكذا.

الخبر المشتق وهو الذي استتر الضمير فيه، نحو: زيد قائم.

و لقد اعترضوا الكثير من النحاة نحو ذلك، فالبصريين وجبوا ابراز الضمير سواء أأمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس، نحو: " زيد هند ضاربها هو" ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير " زيد عمرو ضاربه هو"، أما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران، نحو: " زيد هند ضاربها هو". فإن شئت أتيت بـ" هو" وإن شئت لم تأت به، إن خفي اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: " زيد عمر ضاربها هو" تعين أن يكون " زيد" هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: وأبرزنه مطلقا.

يعين سواء خفي اللبس أو لم يخفى، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن هذا قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد عملت بكنه ذلك عدنان وقحطان[1]

التقدير: " بانوها" فحذف الضمير لأمن اللبس.

و هذا ما قرره في الخلاصة " الألفية" أي وقف على حياد بين مدرستي الكوفة والبصرة، مبرهنا الحجج لكل منهما.

[1] – شرح ابن عقيل، ص 207- 208.

و لكن في " الكافية" فقد حكى خلاف الكوفيين، وقال: رأيهم حسن، وهو أنه إذا أمن اللبس لم يجب إبراز الضمير، وإن لم يؤمن اللبس وجب إبراز الضمير[1].

مسألة الفاعل المضمر في الخبر إذا كان الخبر مشتقا:

التي جرى عليها الخلاف النحوي بين العلماء أو هذا ما أورده ابن عقيل وذكر أيضا ابن يعيش في شرحه، وهذه المسألة التي وردت فيها بعض الآراء للغويين تتعلق بمسألة الفاعل المضمر في الخبر إذا كان الخبر مشتقا، مقل قولك: زيد حسن فإن حسن فيها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وقد أجمع العلماء على ذلك، إلا أن الكوفيين وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين، رأو أن الخبر لا يخلو من معنى المضمر، يقول ابن يعيش: وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير، قالوا: لأنه، إن كان اسما جامدا غير صفة، فإنه في معنى ما هو صفة، إلا أنك إذا قلت: زيد أخوك، وجعفر غلامك، لم ترد الأخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد اسناد معنى الأخوة وهي القرابة، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني، معاني الأفعال[2].

و هذا هو الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون ومعهم علي بن عيسى من المتأخرين، وقد جعلوا في معنى الخبر معنى الفعل، فجعلوا الخبر يحمل الضمير بناء على معنى الفعل المضمر.

و قد يكون السبب وراء ذهاب الكوفيين إلى هذا المذهب في مثل هذه الجمل، دلالة الإضافة على معنى حرف جر المضمر، وكما نعلم فإن حروف الجر إنما سميت بذلك لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء[3]. ففي مثل جملة: زيد أخوك، فإن في الخبر حرف جر مضمر، فالتقدير: زيد أخ لك، فاللام مضمرة، نستفيدها من الإضافة التي تفيد التخصيص، والكلام نفسه في جملة: عمرو غلامك، ففي الجملة أيضا حرف جر مضمر، يمكن لنا أن

[1] – شرح ألفية ابن مالك، ص 409.

[2] – شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 88.

[3] – كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليميني، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمان، عمان– الأردن، ط1، (د.ت)، ص 37.

نقدره باللام أيضا، وكذلك فإن الإضافة ها هنا تفيد التخصيص، فربما دفع ذلك الأمر الكوفيين بالقول بأن الخبر يحتوي على مضمر في مثل هذه الجملة، والمعاني التي احتملوها في التعليق على هذه الجمل معانٍ قريبة من معاني حروف الجر، والتي كما أسلفنا ذكره بأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، فكان بذلك حكمهم، ويذكر ابن يعيش ما يذهب إليه هو، وما هو مرجح عنده، فيقول: والصحيح الأول وعليه الاكثار من أصحابنا، لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ها هنا[1].

إن القول الأول لابن يعيش يؤيد القول الأول الذي يرى أن الخبر لا يحمل معنى الفعل إلا إذا كان مشتقا، لأن العبرة في تقدير معنى الفعل إنما هي في ناحية اللفظ لا في ناحية المعنى، فمعنى الخدمة مثلا في الجملة: زيد غلامك، لا يفيد معنى الفعل، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش وأوضعه ابن عقيل في كتابه.

و إن الفكرة التي نؤيدها في هذا هو أن الخبر لا يحمل دلالة الفعل إلا إذا كان مشتقا، لأنه لو كان الأمر كما ذكر الكوفيين لكن كل اسم مستحقا لأن يقدر فيه معنى معين، وهذا محال، إذ لا يتصور ذلك، وإنما يقدر معنى الفعل في المشتق الذي يدل عليه بالدلالة على المعنى، المشترك فيما بينهما، إضافة إلى الاشتراك اللفظي الدال على معنى الفعل[2].

مسألة الخبر إذا كان شبه جملة:

و ننتقل إلى مسألة خلافية أيضا لابن عقيل والتي ذكرها أيضا ابن يعيش في كتابه شرح المفصل، وهذه المسألة تتعلق بالخبر إذا كان شبه جملة، في قول الشاعر:

و أخبروا بظرف أو بحرف ناوين معنى كائن أو استقر

و ذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا أو مجرورا، نحو: زيد في الدار، زيد عندك، فلكل منهم متعلق بمحذوف اسما واجب الحذف، وأجاز قوم – منهم– المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا، نحو: كائن أو استقر.

و اختلف النحويون في هذا:

[1]– شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 88.

[2]– توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المرفوعات في كاتب شرح المفصل، نجود عواد العطوي، جامعة مؤقتة، ص 61.

ذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، وأن كل منهما يتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير: زيد كائن عندك، أو في الدار.

و قيل: أنهما من قبل الجملة، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، التقدير: زيد استقر أو يستقر عندك[1].

و قيل: يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر " استقر" ونحو: وإن يجعل من قبيل الجملة فيكون التقدير: استقر، ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف: ناوين معنى كائن أو استقر،

و ذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور وقسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه علي الفارسي، في (الشيرازيات).

و الحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذا كقوله:

لك العز إن مولاك عز، وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[2]

فكما نرى من خلال كلام الكوفيين أنهم لا يقدرون محذوفا متعلق بشبه الجملة الظرفية أو جار والمجرور، وإنما يجعلون شبه الجملة هي الخبر، وهذا ما يمكن لنا أن نراه من كلام الكوفيين وقد كان ابن يعيش متبعا لرأي الكوفيين، ويرى برأي البصريين، ويرى أن من الأول تقديم الاسم[3].

مسألة تقديم الخبر على المبتدأ:

و ننتقل إلى مسألة أخرى جديدة من المسائل الخلافية التي ذكرها المصنف في شرحه وأيضا ابن يعيش في شرحه، وهذه المسألة تختص بتقديم الخبر على المبتدأ، حيث أشار ابن يعيش إلى جواز ذلك، ولم ينسب هذا الرأي لمدرسته أو الجامعة أو شخص، وإنما كان

[1]- شرح تسير وتكميل شرح ابن عقيل، ج1، ص 192-193.
[2]- شرح تسير وتكميل شرح ابن عقيل، ج1، ص 193-194.
[3]- شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 91.

كلامه كان عن البصريين بدليل أنه لم يذكر سوى رأي الكوفيين، وقال عن رأي السابق له بأنه الرأي عندهم[1]، والأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر لا العكس وإنما كان التقديم لغرض ما في نفس المتكلم[2].

و في ما يخص التقديم يقول سيبويه: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم، ويعنيانهم"، ومن خلال كلام سيبويه هذا يمكن لنا أن نرى أن العرب إنما قدموا الخبر على المبتدأ لحاجة بلاغية تختص بناحية المعنى، وهذا الأغراض هي التي تدفع المتكلم إلى تقديم الخبر على المبتدأ.

و يجمل لنا في هذا السياق قبل أن نشرع في الحديث عن هذه بتفصيلاتها أن نعرض بشكل سريع لبعض هذه الأغراض التي يتقدم لأجلها الخبر على المبتدأ، وأول هذه المعاني التخصيص، فإذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ، فتقول: زيد قائم، ومحمد منطلق.

فهذا اخبار أولي لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدا قاعد لا قائم انبغى أن تقدم له الخبر، لإزالة الوهم من ذهنه، فتقول له: قائم زيد، فجملة " زيد قائم" اخبار أولي، ولكن " قائم زيد" تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب، إذا كان يظن أن زيدا قاعدا فتقول له، قائم زيد أي لا قاعد[3].

و آخر هذه المعاني التي تذكرها لتقدم الخبر على المبتدأ فهو التفاؤل أو التشاؤم، كقولك: ناجح زيد، ومقتول ابراهيم، إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثير، فهذه بعض الأغراض التي تأتي بالمعاني المختلفة نتيجة تقديم الخبر على المبتدأ، أحببنا أن نذكرها ها هنا لما فيها من فائدة[4].

---

[1]- شرح مفصل، ابن يعيش، ج1، ص 92.

[2]- شرح الكافية، الاسترا باذي، رضى الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ت)، ج1، ص 93.

[3]- معاني النحو السامرائي، فاضل صالح، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان- الأردن، ج1، ط2، 2003، ص 137.

[4]- الايضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص 89.

و نعود إلى مسألة الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ، التي ذكرها ابن يعيش في شرحه[1]، وقد ذكر من الآراء رأي الكوفيين، ورأي الكوفيين يقول: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أم جملة، لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد،، كانت "الهاء" ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه[2].

هذا هو رأي الكوفيين الذي عرضه ابن يعيش، ولقد كانت حجة الكوفيين في عدم تجويز تقديم الخبر على المبتدأ، اشتمال الخبر على ضمير المبتدأ، ولا يجوز تقديم المضمر على الاسم الذي يعود عليه، لأنم رتبة الاسم قبل رتبة الضمير.

و أورد ابن يعيش رأي البصريين يتمثل بقولهم: فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم، فما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم: في بيته يؤتي الحكم.

و هذا رأي البصريين الذي نقله ابن يعيش ويعلق على رأي الكوفيين نافيا اياه، ومثبتا رأي البصريين، حيث يقول: أما قولهم أنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى، نحوه: ضرب غلامه زيدا، وأما إذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس به، نحو: ضرب غلامه زيد، ألا ترى أن الغلام ها هنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظا، فهو مؤخر تقديرا وحكما[3].

إن ابن يعيش كما نرى من كلامه عن هذه المسألة يؤيد فكرة البصريين، هذه الفكرة التي تجيز تقديم الخبر على المبتدأ وإنما يتقدم الخبر على المبتدأ كما ذكرنا في بداية الحديث عن هذه المسألة، الأغراض ومعاني بلاغية مختصة بالمعنى، وما ذهب إليه البصريون على

[1]- الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج1، ص 68.

[2]- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ص 98-101.

[3]- شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 92.

فاعله، فمن البديهي أن يتقدم الخبر على المبتدأ، ولما قيست المسألة على ذلك أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ، واستشهدوا لذلك، كما نقلوه من كلام العرب في الأمثال والأقوال والشعر، وكان موقف ابن يعيش مؤيدا لهذه الفكرة، نافيا لما ذهب إليه الكوفيون من رأي.

إن المذهب الذي ذهب إليه الكوفيون في رفضهم لقضية تقديم الخبر على مبتدئه قضية بعيدة عن الصواب، مجانبة لما هو من ثمرات اللغة والاعراب، فثمة شواهد لغوية نقلية أخذت عن العرب يتقدم فيها الخبر عن المبتدأ، وهذه الشواهد ذكرها البصريون في ردهم على مذهب الكوفيون، وهذه الشواهد تجعلنا نقتنع بفكرة تقديم الخبر على المبتدأ.

و ما دام الاعراب موجود والرتبة حافظ لكل ركن من أركان الجملة، فلماذا إذا ترفض التقديم؟ وإن قضية التقديم والتأخير بين المسند والمسند إليه ذات أبعاد كثيرة تحدث بها اللغويون والبلاغيون على مدار القرون الماضية، ومما لا شك فيه كما رأينا أن العرب لم يقدموا إلا للأهمية، ومعنى الجملة التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ مغاير لمعناه في حال أن تكون الجملة على نسقها المعتاد.

بناء على ما ذكرناه من آراء للمدرستين الكوفية والبصرية، فإننا نميل إلى الوقوف إلى الوقوف لما أوردوه من حجج عقلية مقنعة في هذا الشأن وإنما ما ذهبوا إليه يبرز جماليات اللغة ويدفعنا إلى تذوق لطائف لغتنا، وخدمة لنواحي المعنى الذي هو جزء مهم في لغتنا العظيمة[1].

مسألة حذف الخبر:

و فيما يلي ننتقل إلى مسألة أخرى من المسائل التي أوردها ابن عقيل في كتابه أيضا، هذه المسألة تختص بحذف الخبر، ومن النواحي التي يحذف فيها الخبر وجوبا كما تعلم أنه يقع الخبر بعد " لولا" فإذا وقع بعد " لولا" اسم مرفوع فهو مبتدأ، أما خبره فهو محذوف وجوبا[2].

[1]- توجيهات ابن يعيش للمخالفات النحوية في باب المرفوعات في كتاب شرح المفصل، نجود عواد العطوي، ص 66-67.

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج1، ص 248.

و قد ذكر ابن يعيش الذي اهتم أيضا بهذه المسألة وقد كان له رأي أيضا، رأي الكوفيين، حيث يقول: الاسم الواقع بعد لولا، يرتفع بها، لنيابتها عن الفعل، والتقدير: لولا يمنع زيد، فكما نرى رأي الكوفيين محتج له بأن " لولا" تأتي بعد الفعل، ولما كان كذلك ارتفع الاسم بعدها، فلولا نائب عن الفعل فهي العاملة[1].

و لم يذكر ابن يعيش صراحة رأيا آخر غير رأي الكوفيين، إلا أنه قد بين فساد رأي الكوفيين، وهذا ليتبين فساد مذهب الكوفيين يلمح لنا عن رأي آخر، ومذهب ثانٍ في هذه المسألة، هذا الرأي الثاني الذي استقانا إليه ابن يعيش بطريقة غير مباشرة هو رأي البصرين، أما فيما يتعلق برأي البصريين في هذه المسألة فهو أن البصريين ذهبوا إلى أن الاسم الواقع بعد " لولا" يرتفع بالابتداء، يقول الأنباري: وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يرتفع بالابتداء دون " لولا" وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، و" لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك، إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذر لمحدود

و إن لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء، والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بـ" لولا" بالتقدير: لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك كان ينبغي أن يعطف عليها بـ" ولا" لأن الجحد يعطف عليه بـ" ولا"، قال الله تعالي:{ وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات}[2]

إننا كما نرى من خلال الكوفيين أنهم قد أجازوا عمل " لولا" فيما بعدها من الأسماء تشبيها لها بالفعل، وقد ضعف ابن يعيش هذا المذهب الذي ذهبوا إليه بالحجج ذاتها التي احتج بها البصريون لبيان صحة مذهبهم، ولقد كانت هذه الحجج ملخصة باختصاص الحرف كما يعمل، وبالعطف على النفي بـ" النفي" هي حجة البصرين ذاتها.

[1]- شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص 96.

[2]- سورة فاطر، الآية (19-20).

ابن يعيش كما هو واضح يؤيد رأي البصريين، وفي هذا الصدد نرى ما يراه البصريون ومنهم ابن يعيش وابن عقيل، حيث أن الحرف يختص بالاسم، أو يختص بالفعل كي يعمل، ولماّ لم تحتص " لولا" بالاسم ولا الفعل، وجب ألا تعمل.

و مما يزيد في فساد ما ذهبوا إليه الكوفيون أنهم اعتمدوا في رأيهم على معنى الحرف، فبناء على معنى الحرف شبهوه بالفعل[1].

[1]– توجيهات ابن يعيش لخلافات النحوية في باب المرفوعات، نجود عواد العطوي، ص 68-69.

المبحث الثالث: المسائل التي اعترض فيها على ابن مالك:

من المواضع التي يجب فيها تقدم الخبر:

أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر، نحو: في الدار صاحبها، فلا يجوز تأخير الخبر في مثل هذا المثال، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فلو قلنا: صاحبها في الدار، لعاد الضمير " الهاء" في المبتدأ على متأخر لفظا ورتبة، وهذا غير جائز، ومثله قولهم: على الثمرة مثلها زبدا.

فالضمير " الهاء" في "مثلها" يعود على جزء من الخبر لا على الخبر كله، وهذا هو محل اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في قوله: كذا إذا عاد عليه مضمر، يقول ابن عقيل: فكأنه قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه الضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة، لأن مفهومها أن الضمير يعود على الخبر كله لا على جزء منه[1].

نقدم الكلام في الخبر يكون مفردا ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت:

و المفرد الجامد فارغ، وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

فإذا كان مفردا فإما أن يكون جامدا أو مشتقا وأنه يكون فارغ من الضمير، نحو: " زيد أخوك"، وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه بتحمل الضمير، والتقدير: زيد أخوك هو، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمنا معنى مشتق، أو لا، فإن تضمن معناه، نحو: زيد أسد، أي شجاع تحمل الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل. فإذا كان مشتق فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير، نحو: زيد قائم، أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهرا[2].

[1]- شرح ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن صالح العثيمين، ط1، ص

[2]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 161.

قوله: المفرد الجامع الفارغ، أي الجامد هو ما ليس بمشتق، لأنه قال: " وإن يشتق" والمعنى: أن الخبر إذا كان مفردا جامدا، فهو فارغ من الضمير، بدليل قوله: " وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن".

و قد أورد بعضهم اشكالا على كلام ابن مالك في قوله: فارغ، وقال: إن قوله: فارغ ليس فيه بيان.

فنقول: بل فيه بيان، لأنه لما جاء بقسميه: وإن يشتق فهو ذو ضمير، عرفنا أن المراد بقوله: فارغ، أي: من الضمير، ومثل هذا: لو قلت: زيد رجل، الخبر: رجل، وهو مفرد جامد، إذن ليس فيه ضمير، لأنه غير مشتق، ومثله: محمد رسول، الخبر هنا جامد، وليس بمشتق، كذلك لو قلت: زيد مفتاح كل خير، فمفتاح: خبر مفرد، صحيح أنه مشتق من الفتح، لكنه لا يتحمل الضمير، فهو اسم آلة وأسماء الآلة لا تتحمل ضميرا، ومثله المصدر أيضا لا يتحمل ضميرا، ولأنه أصلا مشتق منه وليس مشتق هو، إلا لو فرضنا أننا جعلنا المصدر بمنزلة اسم الفاعل كأن نقول مثلا: زيد عدل، فهنا قد يتحمل الضمير.

قوله: مستكن: أي مستتر وجوبا، والمعنى أن الخبر إذا كان مفردا مشتقا، فلا بد له من ضمير يكون مستترا وجوبا، والمشتق هو اسم الفاعل واسم المفعول، الصفة داخلة في اسم الفاعل، وليس معنى المشتق ما اشتق من مصدره[1].

إذا حاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين، إلا أن أول بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل، نحو: زيد منطلق، أي: هو، فإن لم يكن جاريا مجري الفعل، نحو: هذا المفتاح[2].

و إذا وجدنا في كلام العرب أنه مظهر فهو توكيد للضمير المستتر[3].

[1]- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن العثيمين، ص 403-404.

[2]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 162.

[3]- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن العثيمين، ص 402-403.

و على هذا نقول: إذا كان الخبر مفردا جامدا، فإنه لا يتحمل ضميرا، وإذا كان مشتقا، فإنه يتحمل ضميرا مستترا وجوبا.

و لقد اعترض أيضا المصنف في امتناع تقديم الخبر ولقد وضح ذلك في البيت التالي:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرا

الوجه الأول: أنه اسم (كان) المحذوفة المفسرة بـ(كان) الموجودة، وهذا هو رأي البصريين المتشددين.

الوجه الثاني: أنه اسم (كان) مقدم، وهذا قول الكوفيون، لأنهم يجزون تقديم الفاعل.

الوجه الثالث: أنه مبتدأ، وهو قول الكوفيين، لأنهم يجوزون، أن تدخل (إذا) على الجملة الاسمية.

و قول الكوفيين أسهل، والأسهل في النحو هو الأصح.

و معنى قوله: أنه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلت فعلها لم تصل به ضمير، ولم يرفع اسما ظاهرا، نحو: زيد قائم، فزيد: مبتدأ، وقام: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو، والجملة خبر مبتدأ، وهذا هو الترتيب، ولو قدمت قام على أن زيدا مبتدأ مؤخر و" قام" خبر مقدم لالتبس المبتدأ بالفاعل وذلك يمتنع ولكن لو قدمت "قام" على أنها فعل جازت. ومن هنا نعرف أن قول ابن مالك– رحمه الله– فيه تسامح ويعترض عليه بأن الفعل نفسه لا يكون خبرا، ولا يمكن أن يكون خبرا، وإنما يكون جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل أو فعل ونائب فاعل، أو يكون جملة اسمية فحينما تقول: زيد قام، فهل تقول: زيد: مبتدأ، وقام: خبر مقدم، وهذا صحيح[1].

بل نقول: قام: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا، وتقديره: هو، والجملة خبر مبتدأ، اذن الفعل يكون خبرا لصورة، وان كانت حقيقة الأمر أن الخبر هو الفعل والفاعل

وعندي_ والله أعلم_ أن السر في قول ابن مالك _ رحمه الله_ (اذا ما الفعل كان الخبر) أنه قال ذلك لنكته، و هي لئلا يكون الخبر جمله فيها المسند والمسند اليه ظاهر، لأنه اذا كان

[1]– شرح ألفية ابن مالك، ص 433-434.

كذلك جاز التقديم أو بعبارة اخرى: اذا كان الفعل مجردا ليس معه فاعل، فليس الفاعل في الفعل ضمير، ولا اسم ظاهر، فمثلا حينما يقول: زيد قام، ليس عندك ظاهر في الخبر غير الفعل، بخلاف قولك: الرجلان قاما، فعندك شيء ظاهر غير الفعل ، وهو الألف، وبخلاف قولك: الرجل قام أبوه، فعندك شيء ظاهر غير الفعل، وهو أبوه[1].

نجد اعتراض في قوله:

ولا يمون اسم زمان خبرا عن جثة، وان يفد فأنبروا[2]

بمعنى: ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جثة إلا أن افاد.

أي أن لا يمكن أن يقع ظرف الزمان خبرا عن جسم، فلا يصح أن يقول: محمد اليوم، أو محمد غدا، أو محمد الليلة، ولا يصح أن يقول: البعيد غدا، ولأن البعيد جثة، وكذلك لا يصح أن تقول: السيارة بعد العصر، لأن السيارة جثة ، لكن لو قلت: موعدك اليوم، فإنه يجوز، لأن الموعد ليس جثة، وما أشبه بذلك[3].

اذن: ظرف المكان يقع خبرا عن جثة، وعن المعنى، ومن إشمال فيه، وظرف الزمان يقع خبرا عن المعنى، ولا يقع خبرا عن الجثة.

قوله: ان يفد فأخبر: يعني أنه لو كان ظرف زمان عن جثة، أو ذات، فابن مالك_ رحمه الله_ يرى أنه اذا أفاد، فلا بأس أن تخبر بالزمان عن جثة بدون تأويل لأن المقصود فهم المعنى، واذا أفاد السباق، فلا حاجة إلى تقدير، وهذا مذهب سهل.

أما ابن هشام_ رحمة الله_ فيقول: لا يمكن أن يخبر بالزمان عن الذات، فإن وقع شيء ما ذلك في كلام العرب، فإنه يكون مؤولا، مثال ذلك: قولهم: الليلة الهلال، أو الهلال ليلة الاثنين، ف(الهلال): جثة، وليلة: ظرف زمان، فهذا يكون مؤولا بـ (ليلة طلوع الهلال).

[1]- شرح ألفية ابن مالك، ص 434.

[2]- شرح ابن عقيل، ص 213.

[3]- شرح ألفية ابن مالك، ص 413.

فرأي ابن مالك، فإنه يجوز بدون تأويل، والصواب مع السهل، لأنه لا يحتاج الى تأويل، ولأنه كلام أفاد، ومادام أنه أفاد، فما المقصود من الكلام إلا الإفادة؟ وعلى كل حال، هم متفقون على أنه متى أفاد، سواء بتأويل، أم بغير تأويل فإنه يقع خبرا عن الذات.

إذن تأخذ من هذا البيت ما يلي:

يجوز أن يخبر عن المبتدأ بالظرف والجار والمجرور.

يجوز ان تخبر بكل ظرف عن المعاني، لقوله: (وأخبروا بظرف...)

يجوز ان تخبر بظرف المكان عن كل جثة ، لقوله: (وأخبروا بظرف...)

لا يجوز أن تخبر بالزمان عن الجثة ألا أن يفيد[1].

المبحث الرابع: المسائل التي زادها ابن عقيل على ألفيه ابن مالك:

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال ابن عقيل:

"الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة ب أمرو ذكر المصنف منها ستة. وذكر المصنف ما ذكره ثم أعقب بقوله: هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف الى نيف وثلاثين موضعا وأكثر ومن ذلك..... فأكملها إلى أربعة وعشرين مسوغا."

و كرر بعد ذلك قائلا:

"وقد انهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيفي وثلاثين موضعا، ومالم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح"[2].

مرت بعض مخالفات ابن عقيل لما نص عليه ابن مالك في متن الألفية، وكذلك ما خلفه فيه من خلال ما فهمه من ظاهر كلام، المؤلف بمعارضته أو تقييد لإطلاقاته. ولأن مع ما وضعه زيادة عما باء به ابن مالك في متن الألفية:

[1]- شرح ألفية ابن مالك، ص 413-414.

[2]- شرح ابن عقيل، ص 227.

أولا: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في الدار رجل.

ثانيا: أن يتقدم عليها نفي، نحو: ما خل لنا.

ثالثا: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟

رابعا: أن توصف، نحو: رجل من الكرام عندنا.

خامسا: أن تمون عامله، نحو: رغبة في الخير خير.

سادسا: أن تكون مضافة، نحو: عمل بر يزين.

و هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف الى نيف وثلاثين موضعا، وأكثر من ذلك، فذكر هذه السته المذكورة.[1]

و بعض النحويين[2]. أوصل المسوغات إلى أكثر من ثلاثين مسوغا، لكن كلها تنطبق تحت قوله: ما لم تفد د، ابن هشام_ رحمه الله_ قال: ان عم أو خص. فجعل مناط الحكم العموم والخصوص، لكن كلام ابن هشام_ رحمه الله_ لا يخرج عن كلام ابن مالك_ رحمه الله_ لأنه لا بمكن الفائدة الا بالعموم، أو الخصوص[3].

و التي أضافها في غير كتابه:

سابعا: أن تكون شرطا، نحو: من يقم أقم معه.

ثامنا: أن تكون جوابا، نحو: من عندك؟ فتقول: رجل، التقدير: رجل عندي.

تاسعا: أن تكون عامة، نحو: كل يموت.

عاشرا: أن يقصد بها التنويع، نحو: فأقبلت زحفا على الركبتين...

الحادي عشر: أن تكون دعاء، نحو: " سلام على آل ياسين"[4]

الثاني عشر: أن تكون فيها معنى التعجب، نحو: ما أحسن زيدا!

الثالث عشر: أن تكون خلق من موصوف، نحو: مؤمن خير من كافر.

---

[1]- شرح ابن عقيل، ص 166-167.

[2]- حاشية الخضري، ص 218.

[3]- شرح ألفية ابن مالك، ص 425.

[4]- سورة الصافات، الآية (130).

الرابع عشر: أن تكون مصغرة، نحو: رجيل عندنا.

الخامس عشر: أن تكون في معنى محصور، نحو: شر أهار ذا تاب، وشيء جاء لك

السادس عشر: ان يقع قبلها واو الحال.

السابع عشر: ان تكون معطوفة على معرفة، نحو: زيد ورجل قائمان.

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: تميمي ورجل في الدار.

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف، نحو: رجل وامرأة طويلة في دار .

العشرون: أن تكون مبهمة، نحو: مرسعة بين أرساغه به عسم يبتغي.

واحد وعشرون: ان تقع بعد لولا، نحو: لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة.

اثنان وعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: إن ذهب عير فهير في الرباط.

ثلاثة وعشرون: ان تدخل على نكرة لام الابتداء، نحو: لرجل قائم[1].

ربعة وعشرون: ان تكون بعد كم الخيرية.

و في الباب نفسه بعد ذكر أبيات من الألفية ، يقول ابن عقيل: حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع وذكرها، ثم بعد ذلك قال: ولم يذكر المصنف المواضع التي حذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة، وذكرها ابن عقيل، وقد علق على ذلك محقق الكتاب بقوله: بقي عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ وذكرهما، وقد ذكر "ابن مالك "المواضع التي حذف المبتدأ فيها وجوبا في غير الألفية، وفي حالة حذف المبتدأ وجوبا أشار" ابن هشام" في باب المبتدأ والخبر إلى ذلك فقال: وأما حذفه وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح وذم، ولم يشر ابن هشام إلى إغفال ابن مالك لهذا الموضوع[2].

فمن بين الحالات التي تستوجب الخبر عن المبتدأ نجد:

[1]- شرح ابن عقيل، ص 166-167.

[2]- شرح ابن عقيل، ص 254-256.

_وقوع المبتدأ الامتناعية، يجب حذف الخبر في هذه الحالة لأنه معلوم بمقتضى" لولا" اذ هي دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجود هو المبتدأ، مثال: لولا العلم لساد الجهل.

فقد ذكر المصنف في كتابه أنه يجب الحذف الخبر وجوبا ألا اذ كان خبرا لمبتدأ بعد "لولا" نحو: لولا زيد لأتيتك، ما راد ايصاله ابن مالك في هذا الكتاب. أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلا. هو طريقة لبعض النحويين.

ثانيا: أن حذف واجب دائما وما ورد في ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول، ثالثا: أن الخبر إما أن يكون مطلقا وإما أن يكون مقيدا. فإن كان مطلقا فيجب حذفه. نحو: لولا زيد لكان كذا، التقدير: لولا زيد موجود، وأن كان مقيدا دل عليه بدليل لإثباته. وأن لم يدل عليه أي دليل(أثبات)وجب ذكره[1].

و هذا_ حسب كلام ابن مالك_ من القليل الذي لا يحذف فيه الخبر المبتدأ مع " لولا" واذا سلكنا عذا المسلك ثار الأمر سهلا فكلما جاءك الخبر مع وجود " لولا" فقال: هذا من غير الغالب، واسترح[2].

_اذن خلاصة القول أن ابن مالك _ رحمه الله_ في هذا الكتاب سلك مسلكا يكون به مخرج للمبتدئ، فإذا أورد عليه ذكر الخبر بعد " لولا" فقال: الحمد الله، ابن مالك_ رحمه الله_ يقول: وبعد لولا غالبا حذف الخبر، وهذا غير الغالب[3].

_أما الطريقة التي زادها المصنف في غير الكتاب فتتضح في:

أن يكون المبتدأ نصا في اليمين، نحو: لعمرك لأفعلن، التقدير: لعمرك قسمي ، مبتدأ+ خبر، نحو: يمين الله لأفعلن، التقدير: يمين الله قسمي. وهذا لا يتعين أن يكون الخبر محذوف فيه خبرا. لجواز كونه مبتدأ[4]، وذلك يجب حذف الخبر في أمرين:

---

[1]- شرح ابن عقيل، ص 250.

[2]- شرح ألفية ابن مالك، ص 456.

[3]- المرجع نفسه، ص 460.

[4]- شرح ابن عقيل، ص 461.

أولا: أن هذا معروف من لغة العرب، والقواعد النحوية، مبنية على كلام العرب ليس كلام العرب مبنينا على القواعد، ولهذا يحكم كلام العرب على القواعد النحوية .

ثانيا: أن كونه نصا في اليمين، ثم يأتي جواب، جواب القسم دليل على أنه قسم، وليس جواب القسم هو الخبر.

ان يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا، فيجب حذف الخبر، نحو: ((ضربي الهبد مسيئا)) فضربي :مبتدأ، والعبد معمول له، ومسيئا: حال سدت مسد الخبر، وهو محذوف وجوبا، التقدير: ضربي العبد اذا كان مسيئا.

ونبه المصنفان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر.

و احترز بقوله " لا يكون خبرا" عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش- رحمه الله- من قولهم: زيد قائما، فالمبتدأ: زيد، والخبر محذوف ، التقدير: ثبت قائما، فهذه الحالة لا تصلح أن تكون خبرا[1].

أي ان اذا كان المبتدأ مصدرا مضافا. وجاء يصده ما لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ كان يكون مضافا الى فاعل، نحو: ضربي زيد[2].

_ وقال بعض المعربين: لا نقدر (إذ كان)، ولا (إذا كان)، بل نقدر (ضرب) يعني:(ضربي العبد ضربه مسيئا) أي: ضربي العبد ضربه حال كونه مسيئا، ضربه حال كونه محسنا، اولا مسيئا، ولا محسنا.

وهذا التقدير أسهل من حيث الاعراب، لأنه ليس فيه ألا حذف الخبر، ببنما في الأول سنحذف الخبر مكونا من (اذا) الظرفية، أو (اذ) ، ومن (كان) واسمها المستتر، أما هذا فلا يحتاج إلى هذا التقدير، والمعنى يستقيم به وهو صالح للاستقبال وللحال.

_ ولنا أن نقول قولا ثالثا أسهل، وهو أن الحال هنا أعلنت عن الخبر، لأنك اذا قلت

[1]- شرح ابن عقيل، ص 253-254.

[2]- تطبيقات نحوية وبلاغية، عبد العال سلام مكرم، ص 419-420.

للمخاطب، ضربي العبد مسيئا، أو ركوبي الفرس مسرجا، يفهم أن المعنى انني (لا أضربه إلا اذا كان مسيئا) وأن ركوبك حصل في حال كونه مسرجا، فلا حاجة الى الخبر[1].

_ وقوله (في نص يمين)، مفهومه أنه اذا كان دالا علي اليمين، ولكن ليس نصا فيه، فإنه يجوز حذفه وعدمه، مثل أن تقول: عهد الله لأفعلن، فهنا عهد يتحمل أن تكون يمينا، ويتحمل أن تكون ميثاقا، وليست نصا في اليمين، ولهذا يجوز أن تقول. عهد الله علي لأفعلن.

_الطريقة الثالثة: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، نحو: كل رجل وضيعته.

فكل: مبتدأ، وضيعته: معطوف على كل، والخبر محذوف، أي، التقدير:" كل رجل وضيعته مقرنان". ويقدر الخبر بعد واو المعية[2].

كل طالب وكتابه، فالخبر هنا محذوف لدلالة السياق عليه تقديره ط: متلازمان أو مقترنان[3] والخبر محذوف لأن الواو قامت مقام "مع" ودلت على المصحوبية ولو ذكرت " مع" مكان الواو لأتضح الأمر أكثر ولا يحتاج الى تقدير[4].

_ وحينئذ نقول: أن كان الخبر معلوما جاز حذفه وذكره، وأن كان الخبر خاصا لا يعلم مما تفيده (الواو) وجب ذكره و (الواو) في: " زيد عمرو" عاطفة، ويجوز أن تكون المعية، لكنها لا تتعسن فتكون عاطفة ، فإذا قلت: " زيد وعمرو"، فإن" الواو" تفيد اقترانهما في المجيء، فتقول: مقترنان، ويجوز أن تحذف، لأنك اذا قلت: زيد وعمرو، وانت تريد "مقتتلان" ضمن يفهم هذا؟ لأن " الواو" تقتضي الاشتراك والاقتران.

إذن صارت المسألة مبنية على الفائدة وعدمها، أو على العلم وعدمه.

و على ذلك يمكن أن نفهم أنه قد يتعين الاقتران. وقظ لا يتعين، وقد يترجح، فإن تعين الاقتران، فالحذف واجب، وإن ترجح فالحذف أحسن، وإن لم يترجح تساوى[5].

---

[1]- شرح ألفية ابن مالك، ص 471.

[2]- شرح ابن عقيل، ص 253.

[3]- النحو وتطبيقاته، عبد المنعم مُحَمَّد بن حافظ، جامعة الموصل، كلية الآداب، السنة الأولى، 2019-2020م، ص 21.

[4]- تطبيقات نحوية وبلاغية، ص 419.

[5]- شرح ألفية ابن مالك، ص 465-466.

_لم يذكر المضعف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب منها:

_النعت المقطوع إلى رفع: لغرض انشاء المدح أو الذم أو الترحم، نحو: قولنا: مررت بالطالبة النشيطة، انقطع النعت (النشيطة)عن منعوته، (الطالبة) إلى الرفع وهذا لغرض انشاء المدح، فالأصل أن يتبع النعت منعوته، فإذا كان المنعوت مجرورا كما في هذا المثال:

1 فالأصل أن يأتي النعت مجرورا، لكنه في هذا المثال جاء مرفوعا مخلفا بذلك منعوته. وارض هذا المثال الالتفات القارئ أو السماع الى صفة المدح (نشيطة). وهذا عن طريق القطع غير المتوقع النعت عن منعوته[1].

فمثلا في المدح: مررت بزيد الكريم، أو الذم، نحو: مررت بزيد الخبيث، أو الترحم، نحو: مررت بزيد المسكين. فالمبتدأ محذوف هنا وجوبا والتقدير: هو كريم، هو الخبيث، هو المسكين[2].

2 أن يكون الخبر مخصوص "نعم" إ " بئس" نحو: نعم الرجل زيد، وبئسا الرجل عمرو. خبران، المبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: وهو زيد، أي: الممدوح زيد، " وهو عمرو" أي المذموم عمرو[3].

يقول ابن مالك: " ومن التزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم، ومذموم بئس، اذا جعلا خبري مبتدأين، فإن القائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف"

3 ما حكى الفارسي من كلامهم " في ذمتي لأفعلن" ففي ذمتي: خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، " في ذمتي يمين" وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم.

في ذمتي: جر ومجرور وشبه الجملة في محل رفع خبر، لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: يمين أو عهد... أي: في ذمتي يمين....

---

[1]- شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م، ص286-289.

[2]- شرح ابن عقيل، ص 255.

[3]- شرح ابن عقيل، ص 252.

يقول ابن مالك: " ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: في ذمتي لأفعلن، يريدون في ذمتي ميثاق أو عهد أو يمين، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا الحذف المبتدأ"[1]

4 أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل، نحو: صبر جميل، التقدير: صبري صبر جميل، التقدير: هو صبري.

وفي هذا المعنى يقول ابن مالك: " ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره... أتم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ "[2]

تعدد الخبر:

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: زيد قائم ضاحك.

فذهب قوم_ منهم المصنف_ إلى جواز ذلك سواء كان الخبر في خبر واحد، نحو: هذا حلو حامض. أي: مر.

أم لم يكونا في معنى خبر واحد.

ذهب قوم إلى أنه يتعدد الخبر إلا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك يتعين العطف، فإن جاء من لسان العرب بغير عطف قدر له مبتدأ آخر، كقوله تعالى:{ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد }[3].

و زاد عن ذلك في موضع آخر نحو: سود نعاج كنعاج الدشت.[4]

جواز تعدد الخبر هو القياس، كما يجوز تعدد الصفة.

اذا كان المبتدأ متعددا، وكان كل خبر من الاخبار يختص بوصف معين، فإنه يجب العطف، مثاله: بنوك شاعر، ومهندس ونحوي وفقيه، فبنوه: الآن أربعة، فهنا، لو تركنا العطف صارت هذه الأخبار لكل واحد منهم، يعني: كل واحد شاعر ومهندس ونحوي وفقيه،

[1]- شرح التسهيل، لابن مالك، ص 288.

[2]- شرح التسهيل، لابن مالك، ص 287-288.

[3]- سورة البروج، الآية (14-15).

[4]- شرح ابن عقيل، ص 257-258.

لكن الأمر ليس كذلك، بل الأمر أن أحد الأبناء شاعر، والثاني، مهندس، والثالث: نحوي، والرابع: فقيه[1].

اذن لابد أن ثاني بالعطف، لأن العطف يقتضي المغايرة، فإذا حذف صار متحدا.

و اذا كان المبتدأ واحدا ووصف بأوصاف متعددة، فيجوز الأمران: إن شئت اعطف، وإن شئت لا تعطف، مثاله: ابني شاعر كاتب، فقيه، سلفي، فهذا يجوز فيه الأمران، فيجوز أن عطف بواو، ويجوز أن أبقي كل خير منفردا، فأن قول: شاعر: خبر أول، كاتب، خبر ثاني، فقيه: خبر ثالث، سلفي: خبر رابع، ومثل ما ذكر في الآية السابقة من سورة البروج التي تعود، على الموضوع الذي هو عز وجل يعني على الضمير (هو)[2].

[1]- شرح ألفية ابن مالك، ص 245.

[2]- شرح ألفية ابن مالك، ص 475-476.

الخاتمة

خاتمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والرسل.

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع نخرج بالنتائج التالية:

- ✓ لقد كان المنهج المعتمد في الدراسة عند النحويين البصريين والكوفيين سببا لظهور الخلاف بين المدرستين، وهذا أدى بدوره إلى الخلاف.
- ✓ لم يكثر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية، حيث كان يشير إلى موضع الخلاف فقط، وأحيانا يذكر مذهب الفريقين ما في المسألة، كما كان يصرح برأيه مرة أخرى.
- ✓ لقد رتب ابن مالك الأبواب بطريقة ارتضاها الكثيرون كونها مساعدة بشكل ملائم للتعليم وتحصيل الفائدة كما تسير على الطلاب تعلم النحو العربي.
- ✓ من خلال المسائل التي قمت بدراستها يمكن القول بأن ابن عقيل قد التقى في مسائل كثيرة مع الكوفيين من خلال التأثير المتبادل بينهم، وقد أوردت تلك الأمثلة في هذه المسائل.
- ✓ إن المدرسة الكوفية قد بنيت على ما أحكمته من المدرسة البصرية.
- ✓ لقت الألفية عناية كبيرة، فقام العديد من الشراح بشرحها، وبالرغم من أن الألفية تعد من أشهر مؤلفات ابن مالك وأنها ضمت جميع قواعد النحو والصرف فإنها لم تستوف جميع القواعد النحوية، بل هناك من الشراح من أضاف إليه شرحه.
- ✓ كان ابن عقيل كثيرا ما يقدم البصريين على الكوفيين في المسائل الخلافية التي يعرضها.
- ✓ أكثر علماء البصرة الذين نقلوا آراءهم النحوية في شرحه: هو سيبويه.
- ✓ و أقل علماء البصرة الذين نقل عنهم: الخليل وابن سراج.

قائمة

المصادر والمراجع

1. ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م.
2. ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم جوزيه، ت: محمد بن عوض بن محمد السهلي، (د.ط)، مج1، (د.ت).
3. أسرار النحو، ابن كمال باشا، ت: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، (د.ت).
4. الأعلام، الزركلي، ج7، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، .
5. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، محمد بن عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
6. الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، دار الطلائع، القاهرة، ج1، 2009.
7. البستاني، دار المعارف، ج1.
8. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ج1.
9. تسير وتكميل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن علي السلطاني.
10. تطبيقات نحوية وبلاغية، عبد العال سلام مكرم.
11. تهذيب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مقرر النحو والصرف لسنة أولى ثانوي، الفصل الدراسي الأول، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، 1427هـ.
12. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، م1، 1422هـ _ 2001هـ.
13. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
14. الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت– لبنان، (د.ط)، 1956–2000، ج1.
15. الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الانصاف.
16. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
17. سورة الاسراء، الآية (110).

18. سورة البروج، الآية (14-15).

19. سورة البروج، الآية (15).

20. سورة الصافات، الآية (130).

21. سورة الطلاق، الآية (40).

22. سورة طه، الآية (20).

23. سورة فاطر، الآية (19-20).

24. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بن عقيل، تح، اميل بديع يعقوب، ج1.

25. شرح ابن مالك، محمد بن أحمد ابن غازي، ت: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.

26. شرح التسهيل، ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، (د. ط)، 600هـ-672هـ، (د.ب)، ج1.

27. شرح ألفية بن مالك، لمحمد بن صالح العاثيمين ، مكتبة الرشد، الرياض، مج1، 1434هـ.

28. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هويده، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ- 1982م.

29. شرح الكافية، الاسترا باذي، رضى الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ت)، ج1.

30. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار الفكر والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1997.

31. علم العروض والقافية، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 1967.

32. قضايا الخلاف في ألفية ابن مالك بين البصريين والكوفيين، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، 1437هـ-2016م.

33. كشف الظنون، حاجي خليفة، دار احياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

34. كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليميني، ت: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمان، عمان– الأردن، ط1، (د.ت).

35. لسان العرب، ابن منظور، مادة ألف.

36. معاني النحو السامرائي، فاضل صالح، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان– الأردن، ج1، ط2، 2003.

37. المعجب فب علم النحو، رؤوف جمال الدين، دار الهجرة، ايران، (د.ط)، (د.ت).

38. المنظومة النحوية، عبد الرحمن ممدوح.

39. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني.

40. الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

41. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1975، ط3، ج1.

42. النحو وتطبيقاته، عبد المنعم محمد بن حافظ، جامعة الموصل، كلية الآداب، السنة الأولى، 2019–2020م.

43. نظرات في التراث اللغوي ،عبد القادر الميهري،دار الغرب الإسلامي ،دن،دت،دب.

44. النمظومة النحوية، عبد الرحمن، دراسة تحليلية (د.ط)، (د.ت).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر والتقدير.....

خطة البحث.....

مقدمة: .....أ

المبحث الأول ترجمة ابن عقيل 5

1- نسبه ومولده: 5

2- عمله: 6

3- مؤلفاته: 6

4- صفاته:.....6

5- وفاته: 6

المبحث الثاني: ترجمة ابن مالك 7

1- نسبه ونشأته: 7

2- نشأته:.....8

3- مولده:.....8

4- عصره:.....8

5- شيوخه:.....9

6- تلاميذه: 10

7- رواته: 10

8- أخلاقه وتدّينه:.....10

فهرس المحتويات

9- علمه وعمله: 11

10- مؤلفاته: 11

11- وفاته: 12

المبحث الثالث: التعريف بالألفية 13

1- معنى الألفية: 13

2- تعريف الألفية لابن مالك: 13

3- أصحاب الألفيات: 14

4- الألفيات في نحو: 14

5- الأقوال حول الألفية: 15

6- وصف الألفية: 16

7- أهمية الألفية: 16

المبحث الأول: أحكام المبتدأ 20

1- أقسام المبتدأ: 20

2- عامل الرفع في المبتدأ والخبر: 22

3- حجج الفريقين: 23

4- مسوغات الابتداء بالنكرة: 24

المبحث الثاني: أحكام الخبر 26

أحكام الخبر: 26

المبحث الثالث: أحكام أخرى تتعلق بالمبتدأ والخبر: 29

المبحث الأول: المسائل التي وافق فيها ابن عقيل سيبويه: 39

فهرس المحتويات

عامل الرفع في المبتدأ والخبر: 39

حذف الخبر وجوبا: 40

العامل في الخبر الواقع ظرفا أو جارا ومجرورا: 42

المبحث الثاني: المسائل التي وقف فيها على الحياد 43

مسألة: تحمل الخبر الجامع ضمير المبتدأ. 43

مسألة الفاعل المضمر في الخبر إذا كان الخبر مشتقا: 46

مسألة الخبر إذا كان شبه جملة: 47

مسألة تقديم الخبر على المبتدأ: 48

مسألة حذف الخبر: 51

المبحث الثالث :المسائل التي اعترض فيها على ابن مالك: 54

من المواضع التي يجب فيها تقدم الخبر: 54

المبحث الرابع: المسائل التي زادها ابن عقيل على ألفيه ابن مالك: 58

مسوغات الابتداء بالنكرة 58

خاتمة: 68

"رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" سورة البقرة 286.